الجمهورية العربية المتحدة

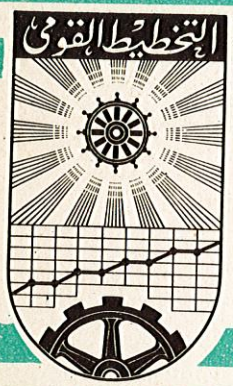

معهد التخطيط القومى

مذكرة رقم ٦٢٥

البرنامج التدريبى طويل الاجل لموظفى وزارة الادارة المحلية

قياس الدخل القومى

د٠ عاطف السيد

فبراير سنة ١٩٦٦

القاهرة
٣ شارع محمد مظهر بالزمالك

محاضرات فى الاقتصاد الكلى

(Macro - economics)

" هذه المحاضرات القيت على اعضاء الدورة التدريبية الخاصة بالادارة المحلية . وقد روعى فيها عاملان : المستوى العام للسادة المتدربين والوقت المخصص لها . لهذا اقتصرت على بعض جوانب الاقتصاد الكلى وعرضتها عرضا مبسطا ".

قياس الدخل القومـــى

يعتبر قياس الدخل القومي اداة من ادوات التحليل الاقتصادى ٠ ويعتبر بالتالـــى احدى الاسس الهامة التى يقوم عليها التخطيط الاقتصادى ٠ اذ تساعد على تفهـــــم التركيب الهيكلى الاقتصادى وترابط اجزائه وتوضح كيفية سير العملية الانتاجية ومـــــدى ما تتأثر به من قرارات الوحدات ٠ وكذلك لتوضيح الحقائق الهيكلية التى تربط بيـــــن قطاعات الاقتصاد القومى كتقدير الانتاج القومى وتوزيعه بين استهلاك وكذا انماط الاستهلاك والاستثمار المختلفة وتطورها ٠ فعلى ضوء هذا الحساب يمكن تقدير معدل النمو مـــــن الدخل القومى بصفة عامة ونمو قطاعات الاقتصاد المختلفة والوقوف على مواطن الضعـــــف والتخلف فيها ٠ فضلا على الوقوف على الموارد المالية والمادية المتاحة الامر الذى يسهـــــل من عملية التخطيط فضلا عن هذا تستخدم هذه الحسابات كاداة لمتابعة تنفيذ الخطـــــة الاقتصادية وذلك عن طريق الحصول على البيانات الخاصة بما تم تنفيذه فى مختلـــــف القطاعات وتصديرها فى هيئة حسابات ومقارنتها بما كان مستهدفا وذلك للوقوف على مـــدى التقدم والتأخر فى التنفيذ ـ الامر الذى يسهل الوقوف على الاسباب فى كلا الحاليـــــن ووسائل العلاج بما يضمن سير الخطة فى الاتجاه وبالمعدل المحددين لها سلفا ٠

صور حساب الدخل القومـــى :

يمكن جمع هذه الحسابات فى صورتين : حسابات سابقة وحسابات لاحقـــــــة ٠ فالحسابات السابقة : تكون فى صورة تدفقات او تنبؤات مؤسسة على بيانات لمـــــدة او مدد مستقبلة ٠ وتبين هذه التدفقات ايراد الامة وانفاقها خلال فترة مقبلة على ضـــوء افتراضات تطور مختلف العناصر المكونة للنشاط الاقتصادى ٠ وتعرف هذه الصورة باســـم الميزانية القومية او الاقتصادية ٠ اما الاسس الفنية التى تقوم عليها فأهمهـــا :

- يستخدم فيها نفس الجداول الحسابية التى تستخدم فى المحاسبة اللاحقة : اهمها حسابات الافراد وحسابات العمليات وكذا العلاقات التى تقوم بين مختلف الحسابات .

- يختار بعد ذلك علاقات وظيفية لمختلف العمليات : واهم هذه العلاقات توازن الايراد مع المنصرف لمختلف الحسابات - (توافق بين الموارد والاستخدامات فى المواد الغذائية والسلع الاستهلاكية المصنعة والسلع الانتاجية والخدمات) .

وهذه العلاقات من ناحية اخرى هى روابط تعكس مواقف الوحدات الاقتصادية ومن اهمها : تلك التى تربط استهلاك الافراد مع دخولهم مع الاخذ بعين الاعتبار استهلاكهم وادخارهم فى سنة الاساس .

- هذا ويمكن ايجاد الحل للنموذج الرياضى القائم على هذه الروابط من لحظة اختبار البيانات اذ يمكن تحديد الانتاج والاجور والمبادلات الخارجية ومخزون المواد الغذائية والمواد الاولية والدخول بواسطة تقدير تطورها من سنة الاساس اخذين فى الاعتبار القروض السابق تحديدها عن تغيرات الحجم والثمن .

- هذا ويتضمن تفسير نتائج هذه الحسابات مراجعة مختلف فروض البداية ، فاذا وجد تعارض بين بعض القروض وبين نتائجها (مثال حالة زيادة ما فى ميزان المدفوعات عن النقد الاجنبى المتاح) فيجب ان يعاد النظر فى الخطة فيما يخص هذا التعارض.

الحسابات اللاحقة : اى تصور مدة سابقة حيث تكون القطاعات محلا لدخول وخروج التدفقات المختلفة وتبين العلاقات القائمة بين مختلف القطاعات الرئيسية للاقتصاد وبينها وبين العالم الخارجى . وهذه الحسابات تبدو فى صور مختلفة الا ان الصورة التقليدية لها وتسمى بنظام كمبردج وتدور حول تحديد اجمالى الناتج القومى وتكمل هذه الصورة بحسابين :

- جداول المدخلات والمخرجات (العلاقات الصناعية المتداخلة) وفرضها بيان الحركة فى داخل القطاع الانتاجى نفسه .
- جداول التدفقات النقدية .

هذا وسنقتصر فى محاضراتنا على حساب التدفقات الاساسى دون الصورتين المكملتين له ٠ وحتى يمكن فهمه نرى المرور سريعا على كل من فكرة الدخل القومى والناتج القومى والانفاق القومى ٠

الدخل القومى ٠ الانتاج القومى ٠ الانفاق القومى ٠

يقوم المجتمع بنشاط اقتصادى بقصد اعداد كافة الموارد مادية او معنوية لاشباع الحاجات الاجتماعية المختلفة ٠ ويمكن النظر الى هذا النشاط من ثلاث زوايا مختلفة :

- من زاوية نتيجة هذا النشاط : اى مجموعة السلع والخدمات المنتجة خلال فترة معينة وهو ما يسمى بالانتاج القومى ٠
- من زاوية ما يتمخض عنه هذا النشاط الاقتصادى من نفقات تتمثل فى دخول لكل من ساهم فى عملية الانتاج خلال هذه الفترة وهو ما يسمى بالدخل القومى ٠٠
- من زاوية ما ينفق للحصول على هذه السلع والخدمات وهو ما يسمى بالانفاق القومى ٠

وعلى هذا نجد ان مصدر كل الانتاج القومى والدخل القومى والانفاق القومى هو النشاط الاقتصادى ٠ الامر الذى يثور معه سؤال لمعرفة عما اذا كانت هذه المتغيرات الثلاثة متساوية ٠

فى الواقع نجد ان النظرة السطحية تسوقنا الى القول بتساوى الثلاثة متغيرات : فاذا افترضنا مجتمع معين قيمة انتاجه ١٠٠٠ وحدة موزعة حسب التالى ٢٠٠ وحدة لكل من الاجور والفوائد وايجار مبانى وربح ومواد اولية ٠ وبمعنى آخر دخول بما قيمته ٨٠٠ وحدة ومواد اولية قيمتها ٢٠٠ ٠ وان قيمة هذه المواد الاولية يمكن ان توزع على البنود السابقة حتى تصبح الدخول ١٠٠٠ وحدة ٠ فاننا نجد ان الدخل القومى لهذا المجتمع يتساوى مع انتاجه القومى ٠ اما الانفاق القومى فيتمثل فى الدخل القومى ٠

اذ المفروض ان يوزع الاخير الى جزء يستهلك وجزء لا يستهلك (اى يدخر) . وبمعنى آخر جزء يخصص للحصول على السلع والخدمات المشبعة للحاجات الاجتماعية والجزء الآخر يخصص لانتاج السلع والخدمات المنتجة للاخيرة . وعلى هذا الاساس واخذا بهذه النظرة السطحية يمكن القول بأن الانتاج القومى يساوى الدخل القومى يساوى الانفاق القومى .

الا ان نظرة اعمق الى الامور تسوقنا الى خلاف ذلك .

ا ـ فالانتاج القومى :

يشمل كما سبق القول السلع بمختلف انواعها زراعية وصناعية ومبانى وكذا الخدمات بمختلف صورها : خدمات انتاجية وهى المرتبطة ارتباطا وثيقا ومباشرا بانتاج السلع او تسهيل هذا الانتاج وهى خدمات النقل والتخزين والتجارة والتموين . وخدمات استهلاكية موجهة الى القطاع العائلى مباشرة وتستهدف اعداد الموارد للاستخدام وهى خدمات التعليم وخدمات صحية واجتماعية ودينية وخدمات شخصية . وخدمات تنظيمية تؤديها الادارة الحكومية مستهدفة من ذلك ضمان عملية النشاط الاقتصادى وسلامتها . وان تكون هذه السلع والخدمات منتجة خلال مدة معينة (سنة) .

الا ان هذا التعريف مشروط بشرطين يضيقان من نطاقه .

١ ـ يجب ان تكون السلع والخدمات التى يتكون منها الانتاج القومى قابلة للتقييم النقدى . اى يمكن ان تكون محل تبادل فى الاسواق . لهذا يستبعد :

ـ العمليات غير المشروعة اى المخالفة لقوانين وعرف ومقومات الدولة . ففى الواقع نجد من الصعوبة بمكان حصر هذه العمليات وتقويمها ومراقبتها . فحتى لو افترضنا جدلا امكان معرفة حجم السلع والخدمات محل هذه الخدمات (السوق السوداء مثلا) فان المشكلة تدور حول السعر الذى تقوم به .

ـ الخدمات المؤداة فى اطار العائلة : وتشمل خدمات ربات البيوت اى النشاط المنزلى العادى والرأى متفق على انها لا تدخل فى حساب الانتاج القومى اذ من الصعوبة بمكان تقديرها تقديرا سليما اذ يجب ان يؤخذ بعين الاعتبار سكان الحضر وسكان

الريف والمستوى الاجتماعى للاسرة فضلا عن هذا فلا عبرة للقول بأن مثل هذه الخدمات محل تبادل فى السوق ٠ ففى هذه الحالة يكون المشترى حرا فى شراء هذه الخدمات من عدمه وحرا فى الاختيار بين مختلف البدائل ٠ وهذا بالطبع لا يتوافر فى حالة خدمات ربات البيوت ٠

هذا وقد قال البعض باعتبار هذه الخدمات ضمن الانتاج القومى بحجة ان هذا النشاط بما يتضمن من ادارة المنزل ورعاية اطفال تساهم بقدر كبير فى اشباع الحاجات وبالتالى فى الرفاهية الاجتماعية ٠ كما ان اهمالها يثير تناقضا ظاهرا ٠ كما فى حالة اذا ما تزوج الشخص خادمته ٠ فاهمال هذه الخدمات ينقص من الانتاج القومى بمقدار ما كانت تؤديه هذه الخادمة من خدمات قبل الزواج ٠

وعلى كل حال فالرأى المتفق عليه اهمال احتساب هذه الخدمات اذا ما كان الغرض حساب الانتاج القومى خدمة التخطيط اذ مثل هذه الخدمات لا تعتبر موردا يمكن اخذه فى الاعتبار اما اذا كان الغرض هو قياس مستوى الرفاهية الاجتماعية فالامر يقضى باحتسابها كما تشمل الخدمات المؤداة فى اطار العائلة فضلا عن خدمات ربات البيوت الخدمات التى يؤديها الفرد لنفسه (كحلاقة ذقنه او كى ملابسه او غسيلها) ٠

ـ خدمات السلع المعمرة : وتشمل خدمات منازل السكنى المشغولة باصحابها وخدمات سلع الاستهلاك الاخرى المعمرة فنجد المتفق عليه اعتبار خدمات المساكن المشغولة بأصحابها دون خدمات السلع المعمرة الاخرى ٠ الا ان استثناءات معينة ترد على هذه القاعدة وتجعلها تتكيف بالهيكل الاجتماعى والاقتصادى للدولة محل الاعتبار ٠ ففى بلجيكا يؤخذ فى الحسبان الى جوار خدمات المساكن المشغولة باهلها خدمات للسيارات ٠ اما فى نيجيريا فنجد الاستثناء قد توسع الى ان انقلب الى قاعدة اذ تعتبر فى الانتاج القومى كافة الخدمات التى تؤديها السلع المعمرة فيما عدا المنازل السكنية فى المناطق الريفية ٠

٢ - يشمل الانتاج القومى السلع والخدمات المنتجة خلال السنة ٠ بهذا الصدد يجب ان نفرق بين الانتاج المحلى والانتاج القومى ٠ فالانتاج المحلى هو الانتاج الذى تم فى الاقليم الوطنى ٠ اما الانتاج القومى فهو مجموع الانتاج الذى تم فى العالم كله متولدا عن عوامل الانتاج التى قدمها المستوطنون فى الاقليم موضوع الاعتبار بصفة اعتيادية ٠ وبمعنى آخر الانتاج القومى يساوى الانتاج المحلى مضافا اليه التيارات الداخلة من الخارج ومخصوما منه التيارات الخارجة٠

- ومن ناحية اخرى نلاحظ ان طبيعة النشاط الانتاجى يقتضى مرور الموارد بعدد من المراحل الانتاجية المتتابعة حتى تصل الى الحالة التى تكون فيها صالحة للاستخدام النهائى وفى كل مرحلة تكتسب السلعة اضافة الى قيمتها كنتيجة للنشاط الذى يجرى فى هذه المرحلة ٠ معنى هذا ان مستلزمات الانتاج فى اى مرحلة من المراحل الانتاجية يمثل الناتج الذى يتولد فى مجموع المراحل الانتاجية السابقة ولا يمثل الناتج الذى يتولد فى المرحلة التى تستخدم فيها ٠ وبالتالى اذا احتسبت القيمة الاجمالية لهذا النشاط فيكون لدينا ازدواج فى تقدير الناتج ٠

وبمعنى آخر يمكن القول بأن مجمل الناتج القومى يتكون من :

- مستلزمات الانتاج : وهى السلع التى تدخل فى العملية الانتاجية موضوع التقدير وتعتبر ناتجا لفترات سابقة : خامات ٠ دخول ٠٠٠٠ الخ ٠

- تكلفة عناصر الانتاج : ان تكاليف توظيف عناصر الانتاج وهى مجموع الفوائد التى تستحق لعناصر الانتاج مقابل مساهمتها فى العملية الانتاجية اى عملية تحويل مستلزمات الانتاج وجعلها صالحة للاستخدام النهائى ٠

وعلى هذا يقتصر الانتاج القومى على العنصر الثانى ويسمى تميزا له عن مجمل الانتاج القومى بالناتج القومى ٠ ويمكن معرفته بطريقتين :

— اما ان نحسب قيمة السلع والخدمات النهائية ونخصم منها قيمة مستلزمات الانتاج اى يكون الناتج القومى ٠ مجمل الانتاج القومى — مستلزمات الانتاج ٠ واما ان تحسب هذا الناتج القومى عن طريق حساب تكلفة عناصر الانتاج ٠ وبالتالى تكون الناتج القومى = الاجور + الفوائد + الايجارات + الارباح ٠

— ومن ناحية ثالثة نلاحظ اننا فيما سبق حددنا مستلزمات الانتاج بالسلع السابق انتاجها فى فترات سابقة عن الفترة محل التقدير وانتهينا الى خصمها للوصول الى ما انتج فعلا فى هذه الفترة ٠ الا اننا نلاحظ انه قد يحدث ان ننتج فى نفس القوة سلعة انتاجية تستخدم بواسطة منشئات اخرى لانتاج سلعا نهائية اخرى ٠ مثال ذلك منشأة (ا) تنتج غزل قطن ومنشأة (ب) تستخدم هذا الغزل لانتاج اقمشة وعلى هذا لا يصح احتساب قيمة غزل القطن مرتين ٠ وبالتالى يحتسب ضمن انتاج المنشأة لانه انتاج جارى بالنسبة لها ولا تحتسب فى حساب المنشأة بصفة عملية وسيطة ٠ وعلى هذا الاساس يمكن القول باستبعاد العمليات الوسيطة عند تحديد الناتج القومى ٠ ففى المثال السابق نجد ان العملية تمت بين وحدتين انتاجيتين اى فى قطاع واحد (القطاع الانتاجى) وقيدت فى حسابين متماثلين فى الوحدتين (الحساب الجارى) ٠ ومن هنا يمكن تعريف العمليات الوسيطة التى تستبعد من الناتج القومى بانها تلك التى تتم بين وحدات مختلفة فى داخل قطاع واحد وتقيد فى حسابات متماثلة كمصروف فى الوحدة الاولى وايراد للوحدة الثانية فى الحساب الجارى ٠ اما ما عدا ذلك من عمليات فتدخل فى حساب الناتج القومى اى العمليات التى تجريها الوحدات المختلفة فى قطاع واحد وتقيد فى حسابات مختلفة (اى تعتبر عملية جارية فى وحدة وعملية رأسمالية فى اخرى كما فى حالة شراء وحدة انتاجية ماكينة من وحدة تقوم بصنع هذه الماكينات ٠ فهذه العملية عملية جارية بالنسبة للبائع ورأسمالية بالنسبة للمشترى) وكذلك العمليات التى تتم بين القطاعات المختلفة كشراء القطاع العائلى لسلع من القطاع الانتاجى ٠ وتعرف هذه العمليات بالعمليات النهائية ٠

- واخيرا نلاحظ اننا استبعدنا من مجمل الانتاج مستلزمات الانتاج وهى عبارة عن رأس المال المتداول المستخدم فى الانتاج والمنتج فى فترة سابقة عن الفترة محل التقدير الا ان بجوار رأس المال هذا رأسمال ثابت يستهلك مع الزمن . ويكون من الواجب خصمه ايضا . ويستهلك رأس المال الثابت هذا بعوامل ثلاثة .

- تنخفض نتيجته نتيجة لاستخدامه فى الانتاج .

- تنخفض قيمته نتيجة لاسباب غير ارادية مثال التغير فى قيمة السوق او التقادم الفنى او بمرور الزمن او التحطيم بسبب الكوارث . وهذه الاسباب وان لم تكن ارادية الا انها مع ذلك متوقعة على الاقل فى مجموعها ان لم يكن فى جزئياتها .

- تنخفض قيمة رأس المال الثابت اخيرا باسباب غير ارادية وغير متوقعة مثال : تقلبات غير متوقعة . وهذه الاسباب لا تدخل فى العادة فى التقدير .

امام هذه المجموعات الثلاثة من الاسباب نجد انه لا جدال فى احتساب الاولى اى نقص قيمة رأس المال الثابت نتيجة للاستعمال . اما المجموعة الثانية فيمكن احتسابها اذ انها وان كانت لا تتوقف على ارادة المنظم الا انه تدخل فى تقديره اى تبلغ درجة من الانتظام بحيث يمكن اعتبارها مخاطر يمكن التأمين عليها . اما المجموعة الثالثة وهى الاسباب غير المتوقعة فتعتبر خسارة فى رأس المال ولا تخصم من الناتج القومى باعتبارها من تكلفة الانتاج .

والواقع ان التفرقة بين المجموعة الثانية والثالثة مسألة تقديرية فما يعتبر متوقع فى دولة ولا يعتبر كذلك فى دولة اخرى . كزلزال فى اليابان يعتبر متوقعا اما فى الجمهورية العربية المتحدة فلا يعتبر كذلك . وبالتالى يعتبر خسارة رأسمالية فى الجمهورية وتخصم من رأس المال اما فى اليابان فتعتبر تكليفا على الانتاج وتعتبر من ضمن استهلاك رأس المال السنوي هذا ويرى (بيجو) معيارا للتفرقة بين المجموعتين بمقتضاه يعتبر اسباب متوقعة كل ما يدخلها المنظم فى اعتباره ويؤمن ضدها .

وعلى هذا يخصم من الناتج القومى استهلاكات رأس المال الثابت على النحو المتقدم ذكره ليعطينا فى النهاية الناتج القومى الصافى ويسمى كذلك القيمة المضافة تمييزا لها عن مجمل الناتج القومى .

تقييم الناتج القومى :

بعد ان حددنا المقصود بالناتج القومى الصافى اى القيمة المضافة اى صافى المجهود الانتاجى للدولة خلال سنة يبقى لنا ان نتساءل عن طريقة تقديرها . وفى الواقع يوجد طريقتين : ثمن السوق وثمن التكلفة .

١) ثمن السوق :

اى ثمن هذه السلع والخدمات على اعتبار ان السوق هو الجهاز الذى يتم عن طريقه تبادل الموارد السلعية والخدمات . وبالتالى يؤخذ حجم المعاملات التى تتم خلال المدة موضوع التقدير كمؤشر لحجم صافى الناتج القومى ولكن مع ملاحظة بعض عدم التطابق الذى يتجلى فى :

-١- الاستهلاك الذاتى للانتاج :

وخاصة الانتاج الزراعى . وهذا الجزء لا يكون محلا للمعاملات ويستهلك مباشرة بواسطة المنتج . والامر المتفق عليه هو احتساب هذا الجزء فى الناتج القومى الصافى ولكن المشكلة تثور عند اختيار الثمن الذى يقدر به : هل هو ثمن السوق او ثمن التكلفة او ثمن المزرعة والواقع ان كلا من ثمن السوق وثمن التكلفة لا يعطيان القيمة الحقيقية لهذا الجزء من الناتج . فثمن السوق وان كان من المنطق تطبيقه اذ تؤدى السلع محل التقدير نفس الخدمة للمنتج المستهلك التى تؤديها نفس السلع المباعة فى الاسواق الا انها تضخم من قيمة هذا الجزء من الناتج اذ تدخل فيه اجور نقل وارباح الوسطاء وتكاليف التخزين وكل هذا بصفة افتراضية لم تتم حقيقة . وكذلك التقدير على اساس ثمن التكلفة وان كان يستبعد هذه التكاليف الاضافية الا انه يعطى لهذا

الجزء من الناتج قيمة اقل من قيمته الحقيقية . فلا يحتسب نفقة نقل وتخزين يقوم المنتج بانفاقها فعلا (نقل من المزرعة) مكان التخزين وهى تختلف عن تكاليف النقل المحتسبة بطريقة ثمن السوق وهى النقل من المزرعة حتى السوق) فضلا عن هذا لا تحتسب ارباح للمنتج نفسه .

بقيت الآن طريقة التقدير حسب سعر المزرعة وهى التى تعطى اصدق قيمة لهذا الجزء من الناتج وتعطى تقدير هذا الناتج على اساس سعر التكلفة مضافا اليه ربح المنتج . وبالتالى يساوى سعر السوق مخصوما منه تكاليف النقل وارباح الوسطاء وتكاليف التخزين .

الا ان تفضيل الطريقة الاخيرة (سعر المزرعة) واخذ اغلب المحاسبون القوميون بها لا يعنى ضرورة الاخذ بها . اذ يتوقف الامر على الغرض من تقدير الناتج القومى . فاذا كان هذا الغرض هو قياس الناتج الزراعى واهميته بالنسبة للناتج القومى فان انسب الطرق هى طريقة سعر المزرعة . اما اذا كان الغرض هو اعداد دراسة متصلة بالقوة الشرائية او مستوى المعيشة فان انسب الاسعار هو سعر السوق.

٢) النشاط الحكومى :

من المعروف ان الدولة تقوم باداء خدمات لجمهور المواطنين . وهذه الخدمات اما ان تكون خدمات مجانية او باجر اسمى فى نفس الوقت قد تقوم الدولة بالتدخل فى الشئون الاقتصادية وتمارس بعض النشاط الاقتصادى الذى يمارسه الافراد . ولا جدال فى اعتبار هذين النوعين من النشاط (النشاط الاجتماعى والنشاط الاقتصادى) نشاط منتج لسلع وخدمات تعتبر جزءا من الناتج القومى . الا ان المشكلة تثور بصدد تقدير هذا النشاط. والواقع انه لا صعوبة بالنسبة للنشاط الاقتصادى للدولة : اذ ان موضوعه هو انتاج سلع وخدمات تكون فى العادة محل تبادل فى السوق وعلى هذا فمن السهل معرفة قيمتها السوقية .

اما النشاط الاجتماعى فنجد المشكلة فى تقديرها . وقد اختلفت الآراء فى طريقة التقدير باختلافهم فى تكليف طريقة هذا النشاط.

- فقال البعض بان الحكومة تؤدى هذه الخدمات بصفة مستهلكة عامة ، تنوب عن الافراد فى استهلاك هذه السلع والخدمات عملا بتفويضهم اياها امر اشباع هذه الحاجات العامة . فلا توجد علاقة بين تحصيل الموارد العامة واستخدام الخدمات العامة . فلا علاقة مثلا بالضرائب التى يدفعها الممول وما يحصل عليه من خدمات من الدولة . بل قد ينعكس الامر كلما زادت الضرائب المدفوعة من الممول اى كلما كان دخله مرتفعا كلما كان فى غنى عن كثير من الخدمات المجانية التى تؤديها الدولة ويستفيد منها بصفة اصلية ذو الدخل المنخفض الذين لا يدفعون ضرائب اصلا او بنسبة بسيطة لا تتناسب مع ما يحصلون عليه من خدمات . فضلا عن هذا فان فى القول خلاف ذلك تشبيه للدولة بالمنتج الذى يستهدف الربح من عملياته وبالتالى تعتبر كل زيادة فى تكلفة الخدمات العامة خسارة وكل زيادة فى الحصيلة الضريبية ربح . وطبعا مثل هذا القول لا يتفق مع طبيعة الامور .

- وقال البعض الآخر بان الحكومة تقوم بهذا النشاط شأنها فى ذلك شأن اى منتج اذ تقوم بتأليف مختلف عوامل الانتاج لخلق قيم جديدة . فلا يمكن باى حال اعتبارها مستهلكا جماعيا . فمن الصعوبة بمكان الفصل بين الاستهلاك الجماعى واستهلاك الافراد - فضلا عن هذا فلا يمكن تجاهل الدور الايجابى الذى تقوم به الدولة بهذا النشاط للانتاج . اذ تقدم خدمات وسلع للقطاع الانتاجى تعتبر من قبيل العمليات الوسيطة التى لا بد وان تؤخذ بعين الاعتبار الا انهم اختلفوا فيما بينهم فى طريقة التقدير .

- فقال البعض بالاخذ بطريقة سعر التكلفة : حيث تقدر هذه الخدمات على اساس الانفاق الحكومى المنفق فعلا ويكون متعلقا بالافراد . وبالتالى يجب التفرقة بين هذا النوع من الانفاق وبين الانفاق الذى تستفيد منه المشروعات حيث يعتبر الاخير

خدمات وسيطة لا محل لاحتسابها اذ تظهر قيمتها فى القيمة المضافة للمشروعات[1].

- وقال البعض الآخر بالتقدير حسب سعر السوق : ويؤخذ فى الاعتبار فقط الضرائب التى يدفعها المستهلكين النهائيين على اعتبار انها ثمن الخدمات التى تؤدى لهم. وتستبعد الضرائب التى يؤديها قطاع الاعمال اذ انها فى نظرهم ثمن لخدمات وسيطة ادتها الحكومة لهذا القطاع.

وحجة هذا الفريق فى الاخذ بالرأى ، ان الاخذ بسعر التكلفة يجعل النشاط الحكومى فى معزل عن التغيرات التى تحدث فى السوق بعكس الحال فيما لو طبق سعر السوق اى السعر الجارى. فضلا عن هذا فالاخذ بهذه الطريقة يجعل من السهل مقارنة كافة مقومات الناتج القومى . الذى تقدر بالتالى على اساس سعر السوق.

---

١) طبقت هذه الطريقة فى ايطاليا حيث اتبعت الخطوات الآتية :

- وزع الانفاق العام بعد استبعاد التحويلات على المجموعات الآتية : نفقات حربية - نفقات امن - ونفقات يستفيد منها المستهلكين ونفقات يستفيد منها المنتجين.
- احتسبت المجموعة الاولى وادرج ضمن النفقات التى يستفيد منها قطاع الاعمال جميع النفقات المتعلقة بتنظيم وادارة النشاط الاقتصادى للدولة . اما النفقات التى يستفيد منها الافراد مباشرة فتعتبر انفاق استهلاكى .
- النفقات المشتركة اتبعت فيها المعايير الآتية

- وزعت المصروفات الرئاسية مناصفة بين مصروفات للمنتجين ومصروفات للمستهلكين
- المصروفات المشتركة الاخرى توزع حسب معايير وبنسب مختلفة حسب مؤشرات محددة .

مثال : الانفاق على الطرق وزعت بين المجموعتين طبقا لاستهلاك سيارات النقل والسيارات الخاصة من الوقود .

هذا ولا يخفى بما فى هذه الطريقة من صعوبة تتمثل فى الفصل بين الضرائب المفوعة بواسطة الافراد وتلك المدفوعة بوسطة المشروعات . فضلا عن صعوبة التسليم بحتمية اتفاق الضرائب المحصلة من الافراد فى خدمات لصالحهم اذ قد يحدث - وعادة ما يتحقق ذلك ان تختص الخدمات الحكومية الموجهة مباشرة للافراد بجزء كبير من الانفاق الحكومى يفوق الضرائب المحصلة منهم .

٣ - التغير فى المخزون :

من المعروف ان لكل وحدة انتاجية قدر من المخزون من السلع التى يقوم بانتاجها بمثل المتغير الذى يقوم بتحقيق التوازن بين الطلب والعرض . فقد يزيد الطلب زيادة تعجز الوحدة بامكانياتها مواجهته . لهذا تلجأ للمخزون وتعتمد الى تصريف الجزء الذى يتناسب مع هذه الزيادة . وبالعكس قد يقل الطلب وبالتالى يبقى جزءا من الانتاج دون تصريف يضاف الى المخزون . وعلى ذلك فتغير المخزون بالنقص او بالزيادة يولد عدم تطابق بين حجم الناتج القومى الصافى . وعلى هذا يجب علينا اذا ما اردنا الاعتماد على حجم المعاملات لحساب هذا الناتج القومى ان ندخل فى الاعتبار تغير هذا المخزون ، فيضاف اليه الزيادة فى المخزون ويخصم منه النقص فيه .

(ب) ثمن عوامل الانتاج :

وهى الطريقة الثانية فى تقدير صافى الناتج القومى وتقدر بمجموع دخول عوامل الانتاج : فتشمل : الاجور كدخل لعامل العمل والفوائد كدخل لعامل رأس المال والايجارات كدخل للعقارات والارباح كدخل للمنظم .

والفرق بين الطريقتين فى التقدير يبدو واضحا فى نظام اقتصادى يطبق الضرائب الغير مباشرة ونظام الاعانات للمنتجين . ففى هذا النظام نجد أن ثمن السوق يزيد على الثمن مقدر بدخل العوامل بمقدار الضرائب الغير مباشرة عن الاعانات الممنوحة .

مثال : سلعة تكلف انتاجها ٥ وحدات موزعة حسب الآتي : وحدتان للعمل ووحدة واحدة لكل من الفوائد والاجور والارباح ٠ منحت الدولة انتاجها وحدة واحدة وفرضت عليها ضريبة غير مباشرة وحدتين ٠ وعلى هذا أصبح سعر السوق هو :

(خمسة وحدات (سعر التكلفة) — وحدة (الاعانة) + وحدتين (ضريبة غير مباشرة) = ٦ وحدات ٠

وعلى هذا فالفرق بين سعر السوق وسعر التكلفة هو وحدة واحدة اى (٦ — ٥) وهذا الفرق يساوى زيادة الضرائب الغير مباشرة عن الاعانة اى (٢ — ١) ٠

وعلى هذا نقول : الناتج القومى بثمن السوق = الناتج القومى بثمن العوامل +

(الضرائب الغير مباشرة — الاعانات) ٠

والواقع ان تقدير الناتج القومى الصافى بثمن العوامل هو الأكثر اتفاقا مع النظم الاقتصادية المعاصرة التى تطبق الضرائب والاعانات ٠ الا انه يبدو أن الأخذ بالطريقة الثانية (ثمن التكلفة) مفضلا فى بعض الحالات كتحديد مدى ضغط الاعباء العامة على الدخل القومى ٠

وبهذا تكون قد انتهينا من تحديد فكرة الناتج القومى الصافى ولنحاول الآن تحديد فكرة الدخل القومى ٠

٢ - الدخل القومي

يمكن تعريف الدخل القومي بانه مجموع الدخول التي يتم اكتسابها خلال المدة محل الاعتبار . وبمعنى آخر مجموع الدخول التي تحصل عليها عوامل الانتاج المقدمة من الاسخاص المقيمين بصفة اعتبارية في البلد وفي المدة موضوع الاعتبار - وذلك قبل خصم الضرائب المباشرة . وعلى هذا فهو يساوى مجموع الاجور والفوائد والايجارات والارباح الا ان بعض تحفظات تثور لتجعل هذا التعريف اكثر تحديدا .

١ - الدخل القومي والدخل المحلي :

كما قلنا بصدد التفرقة بين الناتج المحلي والناتج القومي نجد بالنسبة للدخل تدفقات داخلية مع العالم الخارجي اذ قد يرحل جزءا من الدخل القومي الى العالم الخارجي سدادا لاصحاب عناصر الانتاج الاجنبية التي تساهم في النشاط المحلي . كما يحصل اصحاب عناصر الانتاج المقيمين داخل الدولة على نصيب من الناتج المتولد من النشاط الانتاجي الذى يجرى خارج حدود الدولة مقابل مساهمتهم في هذا النشاط .

وعلى هذا يكون الدخل القومي = الدخل المحلي + (التدفقات الداخلية من الخارج - التدفقات الداخلية الى الخارج) .

٢ - الدخل القومي والدخل الشخصي والدخل الممكن التصرف فيه :

الى جوار فكرة الدخل القومي تقوم فكرة الدخل الشخصي حيث نلجأ اليها اذا ما اردنا تحليل استخدام الافراد لدخولهم . فمن المعروف ان الدخل القومي لا يوزع كله على الافراد انه يستبعد منه :

- الارباح الغير موزعة في الشركات المساهمة .

- ضرائب الدخل وضرائب الارباح الاستثنائية على الشركات المساهمة حيث انها تخصم عند المنبع اى قبل التوزيع .
- مساهمة المنشآت والموظفين فى صناديق التأمين والمعاشات .

ومن ناحية اخرى يضاف الى الدخل الشخصى بنود لم تدخل فى حساب الدخل القومى (كما سنرى) وهذه البنود هى :

- فوائد سندات الخزانة .
- الارباح الرأسمالية الناتجة من اعادة تقدير اصول المنشآت .

والدخل الشخصى باعتبارة مجموع الدخول التى تصل الى الافراد لا يمكن الاخيرون التصرف فيه باكمله لهذا نجد فكرة اخرى بجوار فكرة الدخل الشخصى وهى فكرة الدخل الممكن التصرف فيه . والدخل الاخير اقل من الدخل الشخصى بمقدار الضرائب الشخصية المستحقة على الافراد .

وعلى هذا يمكن تعريف الدخل القومى بالمعادلة التالية :

الدخل القومى = الدخل الممكن التصرف فيه + الضرائب الشخصية - (مدفوعات الضمان الاجتماعى + فوائد سندات الحكومة . الارباح الرأسمالية) + (الارباح الغير موزعة فى الشركات + ضرائب الدخل والارباح الاستثنائية المفروضة على الشركات المساهمة + مساهمة المنشئات والموظفين فى صناديق التأمين الاجتماعى).

وعلى هذا فابتداء من اقرارات الافراد بدخولهم يمكن الوصول الى الدخل القومى .

٣ - تحديد مقومات الدخل القومي :

يشمل الدخل القومي كما سبق الذكر على الاجور والمرتبات والفوائد والارباح والايجارات . ويمعنى اخر عوائد عوامل الانتاج . ويمكن رد هذه الفوائد الى قسمين : عوائد العمل وعوائد الملكية وحتى يمكن احتساب كل منهما في الدخل القومي يشترط بعض شروط نورد منها .

- فمن ناحية عوائد العمل : فهي تشتمل على الاجور الاصلية والتكميلية النقدية والعينية وما يتبع هذا الامر من مكافآت تشجيعية وعلاوات انتاج ومختلف البدلات المتعلقة بعملية الانتاج . كما تشمل اقساط التأمين التي تؤديها مختلف المؤسسات والادارة الحكومية .

ويشترط في هذه العوائد ان تكون مستحقة . وهي بهذا الوضع تختلف عن العوائد المدفوعة فعلا اذ الاخيرة لاتشتمل ما يخصم من العوائد المستحقة في صورة ضرائب وحصة العاملين في اقساط التأمينات الاجتماعية .

كما يشترط ان تكون هذه العوائد المستحقة لعاملين فعلا في مقابل النشاط الانتاجي الذي يبذلونه في نفس الفترة التي يستحقون عليها الاجر . وبالتالي يخرج منها كل ما له طبيعة تحويلية (المعاشات ومكافآت تحرك الخدمة والتعويضات الاجتماعية واعانات البطالة) .

ويشترط اخيرا ان تكون عوائد العمل مستحقة فعلا للعاملين من افراد القوة العاملة اى من الفئات التالية :

- العاملين لدى الغير مقابل اجر .
- اصحاب الاعمال الذين يباشرون اعمالهم بانفسهم .
- المستغلون لحساب الاسرة .
- المستغلون بدون اجر (المتطوعون) .

والاشكال لا يثور الا بالنسبة لاصحاب الاعمال الذين يباشرون اعمالهم بانفسهم اذ ان العائد في هذه الحالة خليط من عائد العمل وعائد الملكية لهذا يرى البعض الفصل بين نوعي الدخل بتقدير دخل المثل كذلك عمل بمعنى فيما لو استأجر صاحب العمل غيرة في اداء عملية واكتفى هو بما تدرة منشأتة من ربح الا ان هذه التفرقة فيها كثير من التحكم فاجر المثل هنا غير دقيق لان من الصعوبة بمكان ايجاد من يحل محل صاحب العمل بنفس الروح ونفس المهارة ثم تقدير دخل له . وبالتالي فمن الاصلح تفريد مجموعة خاصة لهذا النوع من العائد وتسميه بالدخل المختلط بحكم انه يشتمل على نوعين من العائد من الصعوبة الفصل بينهما .

— اما عوائد الملكية : فتشمل جميع الدخول الناتجة من استخدام حقوق التملك . وبالتالي فهي تشمل الفوائد والايجارات والارباح . ويشترط ان تكون هذه الدخول مستحقة فعلا وتتكون من :

— الارباح الموزعة وهي تشمل :

— ارباح موزعة على المساهمين وارباح مرحلة من قطاع الاعمال الحكومي الى الادارة الحكومية باعتبارها مالكة والارباح المرحلة من قطاع الاعمال غير المنظم (الشركات الشخصية والمنشئات الفردية) الى القطاع العائلي باعتباره مالكا .

— ارباح محتجزة في قطاع الاعمال وهي تمثل ذلك الجزء من الارباح المتولدة في قطاع الاعمال المحجزر لتكوين احتياطي المؤسسات .

— الضرائب المباشرة المفروضة على قطاع الاعمال (ضريبة الارباح والمهن غير التجارية) .

— صافي التحويلات التي يقوم بها قطاع الاعمال الى القطاعات الاخرى مثل التبرعات والتعويضات . اذ ان هذه التحويلات هي اصلا جزء من العوائد المستحقة لاصحاب حقوق التملك يتنازلون عنه . اما جبرا او اختيارا الى القطاعات الاخرى .

- واخيرا بشرط ان تتولد عوائد الملكية من المساهمة المباشرة في العملية الانتاجية خلال الفترة موضوع التقدير . وعلى هذا تستبعد العمليات الاتية :

- فوائد السندات الحكومية : واستبعاد هذه الفوائد يحدد في الواقع دور الحكومة (الخزانة) في استخدام حصيلة هذه السندات . فهي اما ان تستخدمه استخداما استهلاكيا بمعنى ان تسد به العجز في الميزانية العادية والناشئ عن زيادة الانفاق الاستهلاكي واما ان تدفعة اعانات انتاجية لقطاع الاعمال الحكومي وفي كلا الحالين تستبعد فوائد هذه السندات عند تقدير الدخل القومي . اذ في الحالة الاولى لا يعتبر استخداما انتاجيا وبالتالي تكون الفوائد غير متولده عن عملية انتاجية . وفي الحالة الثانية فنجد الخزانه تقوم بدور وسيط بين حملة السندات وقطاع الاعمال الحكومي الذي يستفيد من حصلية السندات . فالاخيرة (حصيلة السندات) تستخدم في توسيع مجال النشاط الاجتماعي لهذا القطاع وبالتالي تزيد الارباح التي تخول لدولة باعتبارها مالكة حيث تقوم باستخدام جزء من هذه الارباح في سداد هذه الفوائد . فاحتساب الارباح مرة في الدخل القومي ثم احتساب الفوائد فيه ازدواج .

- عوائد اوراق المحفظة المالية : التي تملكها مؤسسات قطاع الاعمال سواء اكانت هذه الاوراق سندات حكومية او اسهم وسندات شركات مساهمة . وهذه الفوائد وان اعتبرت من الناحية المحاسبية ضمن دخل الموسسات المالية الا ان من الناحية الاقتصادية لا تعتبر كذلك اذ انها لا تتولد عن نشاط انتاجي للمؤسسات المالكة وبالتالي تحتسب ضمن دخل المؤسسات التي تستغل قيمة هذه الاوراق المالية (المؤسسات المدينة بها) .

- الارباح الرأسمالية : وهي الناشئة عن بيع الاصول الرأسمالية ببيع المنشأة جزء من محفظة الاوراق المالية المملوكة لها وتحقيق ربح من هذه العملية وهذا الربح من الواضح اهة لا يعتبر نتيجة النشاط الانتاجي للمشأة انما نتيجة ظروف خاصة اغرت المنشأة الى هذا التصرف . وبالتالي تستبعد عن تقدير عوائد الملكية .

- ارباح اعادة تقدير المخزون : وقد ترتفع أسعار السلعة التى تنتجها المنشأة وبالتالى ترتفع قيمة ما لديها من مخزون منه ٠ ويحقق ربحا اضافيا ٠ وهذا الربح الاضافى لا يعتبر مثله فى ذلك مثل الربح الرأسمالى نتيجة لجهود الانتاجى انما العوامل خارجة عن المنشأة وبالتالى يستبعد من احتساب الدخل من الملكية ٠

وبهذا نكون قد انتهينا من تحديد فكرة الدخل القومى ويبقى لدينا تحديد مفهوم الانفاق القومى ٠

٣ - الانفاق القومى

من المعروف ان مجمل الناتج القومى يشتمل خدمات وسلع موجهة لاشباع الحاجات الاستهلاكية والاستثمارية ٠ ففى اقتصاد مغلق ، اى ليس له اى علاقات مع العالم الخارجى يمكن القول بان :

اجمالى الناتج القومى : الانفاق على الاستهلاك الخاص + الانفاق على الاستهلاك العام + التكوين الرأسمالى الداخلى حيث يتضمن العنصر الاخير : المبانى وشراء العدد والالات وتكوين المخزون ٠

الا ان لكل اقتصاد علاقات حتمية بالعالم الخارجى ولا بد بالتالى من اخذها فى الاعتبار ٠ فيجب احتساب السلع والخدمات المصدرة والمستوردة وكذا دخول العوامل المدفوعة عن العالم الخارجى واليه ٠

وعلى هذا يكون :

الناتج القومى الاجمالى = انفاق استهلاكى خاص + انفاق على الاستهلاك العام + التكوين الرأسمالى الداخلى + صافى الصادرات (اى الصادرات والواردات) + صافى عوائد عوامل الانتاج المرفوعة من العالم الخارجى (اى العوائد المدفوعة من الخارج - العوائد المدفوعة الى الخارج ٠

وبالتالي يمكن القول بان الانفاق القومي هو الانفاق على الاستهلاك الخـــاص والعام والانفاق على الاستثمار مضافا اليه صافي الصادرات اى الصادرات منقوصا منة الواردات مضافا اليه اخيرا الفرق بين المدفوعات الواردة من الخارج والدخول الصادرة من الدولـــة محل الاعتبار الى الخارج وذلك فى خلال المدة المقيدة .

ومن كل ما تقدم ومن تحليلنا لكل من الناتج القومي والانفاق القومي يتضح ان الثلاثة متساوية بدلان على نفس الشيء وهو نتيجة النشاط الاقتصادى ويتضح هذا من الجدول التالى :

تقدير الناتج القومي	تقدير الانفاق القومي
١ - الانتاج القومي بسعر السوق	استهلاك افراد
منقوصا منه العمليات الوسيطة	استهلاك الادارة الحكومية
٢ - دخول واردة من العالم	اجمالي التكوين الداخلي لرأس المال
الخارجي	الثابت تكوين المخزون
منقوصا منها دخول صادرة	صافي الصادرات (الصادرات - الواردات)
الى العالم الخارجي	دخول واردة من الخارج
	منقوصا منها دخول صادرة الى الخارج
مجمل الناتج القومي بثمن السوق	الناتج القومي بثمن السوق
منقوصا منها :	
الاستهلاك	
= صافي الناتج القومي بسعر السوق	
منقوصا منه :	
الضرائب الغير مباشرة - الاعانات	

= صافى الناتج القومى بسعر التكلفة

اجور ومرتبات
تامين اجتماعى للعاملين
دخول الملكية العقارية
صافى الفوائد
ارباح المنشآت الفردية
كوبونات واقعية
دخول غير موزعة فى شركات المساهمة

= الدخل القومى

مضافا اليه : التحويلات الى القطاع العائلى

مخصوما منه : دخول العوامل التى لم تدفع لقطاع العائلى (الارباح الغير موزعة وما فى حكمها)

مخصوما منه : الضرائب المباشرة ومدفوعات نمت من القطاع العائلى

استهلاك الافراد

+ ادخار الافراد

= الدخل الممكن التصرف فيه للافراد

من الجدول السابق يتضح ان الدخل القومى = الناتج القومى بسعر التكلفة ومعنى اخر ان الدخل القومى الاجمالى مقوما بسعر السوق = الانفاق القومى = اجمالى الناتج القومى بسعر السوق .

وبالتالى نكون قد انتهينا من تحديد مفهوم كل من هذه المتغيرات الثلاثة ونحاول الان بيان طريقة عمل الحسابات القومية .

الجزء الثانى

حساب الدخل القومى

تنطوى الحسابات القومية على تفريغ الاحصاءات الخاصة فى اطار حسابى قومى ٠ على هذا سنحاول اولا ايجاد هذا الاطار ثم نحاول ان نبين انواع الحسابات التى تدخل فيه ٠ وعلى العموم فمن القواعد الاساسية : ان يكون هذا الاطار الحسابى متلائما من ناحية مع الهيكل الاقتصادى للبلد محل الاعتبار ومع الامكانيات الاحصائية الموجودة والممكن ايجادها من ناحية اخرى ، فضلا عن هذا يجب ان يكون محققا للهدف الذى من اجله تجرى هذه المحاسبة القومية ٠

وعلى هذا سنستعرض تباعا : الاطار المحاسبى ثم العمليات الاقتصادية موضوع المحاسبة القومية واخيرا الحسابات المختلفة التى تدرج فيها هذه العمليات ٠ واخيرا وكمثال تطبيقى مستمر سريعا وعلى نظام المحاسبة القومية المقترح بواسطة هيئة الامم المتحدة ٠ والحساب القومى بالجمهورية ٠

أ - اطار المحاسبة القومية :

تختلف المحاسبة القومية عن الحسابات الفردية اذ ان الاخيرة (حسابات المشروع) تسعى الى تحقيق غرض واحد وهو الحصول على اكبر ربح ممكن بعكس المحاسبة القومية التى تسجل عناصر من طبيعة مختلفة يعود بعضها الى الدولة وبعضها الى الهيئات الخاصة والافراد بل وليس لها غرض واحد ٠ الا ان هذا لا يمنع من ان تقوم هذه المحاسبة القومية على اساس المحاسبة الخاصة ٠

فالواقع نجد ان الخطة الاولى التى يجب ان يقوم بها المحاسبون القوميون هو جمع الحسابات الفردية وجمع الاحصاءات اللازمة لاستكمال ما يهذه الحسابات من نقص ٠

الا انه نظرا لان الاقتصاد القومي يتكون من وحدات لا حصر لها وكذلك النشاط الاقتصادي محل التقدير يقوم بعمليات لا حصر لها فالمشكلة التي تقوم امام المحاسبون القوميون بعد جمع حساب هذه الوحدات وهذه العمليات هي في ايجاد الطريقة الملائمة لعرضها وتبويبها . وبمعنى آخر ايجاد الاطار الحسابي لهذه المحاسبة وعلى وجه العموم يوجد طريقتين لوضع هذا الاطار : الحاسبة الوظيفية والمحاسبة بالمجموعات .

المحاسبة الوظيفية :

وبمقتضاها يعتبر الاقتصاد القومي وحدة متجانسة غير آخذين في الاعتبار ما يمكن ان يقوم بداخلة من خلافات بين مجموعات اجتماعية مختلفة ويقسم حسب الوظائف التي يقوم بها الى قطاعات كلية يمثل كل منها وجه من اوجه النشاط الاقتصادي . وعلى هذا فهذه الحاسبة لا تقوم على تقسيم الوحدات بل على تقسيم العمليات نفسها . وفي هذا التقسيم لايؤخذ في الاعتبار طبيعة الوحدات التي تقوم بهذه العمليات ولكن طبيعة النشاط الذي يتدرج تحته هذه العمليات (كالانتاج والاستثمار والاستهلاك والادخار والمبادلة مع الخارج) ويتمخض هذا النظام عن حساب لكل وظيفة من الوظائف الاقتصادية في الاقتصاد القومي في مجموعه . وعلى ذلك فهي لا تقتضي البدء بتقسيم الوحدات الاقتصادية المكونه للاقتصاد القومي الى مجموعات لها كيان واقعي بل تقسم الوحدات الى قسمين او ثلاثة اقسام وهمية لا وجود لها الا من الناحية النظرة المحاسبية . مثال ذلك المشروع الفردي يقسم الى ثلاثة اقسام : صاحب المشروع بصفته منتجا انتاجا جاريا وبالتالي يكون له حساب انتاج يدخل في حساب الانتاج الجاري القومي ، وصاحب المشروع بصفتة مدخرا او مستثمرا وبالتالي يكون له حساب رأسمالي يدخل ضمن الحساب الرأسمالي القومي ، وصاحب المشروع بصفتة مستهلكا ويكون له حساب استهلاك او تخصيص يدخل بالتالي في الحساب القومي للتخصيص . وعلى هذا نجد ان هذا التقسيم نوع من التجريد تم على اساس عزل وظيفة واحدة لكل قسم من بين الوظائف المتعددة التي تقوم بها الوحدات الحقيقية .

ولتوضيح ذلك نسوق المثال التالى :

نفرض ان الاقتصاد القومى يقوم بالوظيفة الانتاجية وهو مكون من شركة مساهمة ومشروع فردى فيكون خساب العمليات الجارية لهما هو :

الشركة المساهمة

منصرف		ايراد	
شراء سلع وخدمات من المشروعات الفردية	١٠٠	مبيعات سلع وخدمات	
اجور	٢٠٠	للمستهلكين	٣٠٠
ضرائب غير مباشرة	٤٠	للمشروعات الفردية	١٥٠
ارباح غير موزعة	٦٠	المخزون	٤٠
ارباح محجوزة	١٥٠	تزويد رأسمال كلي	٦٠
	٥٥٠		٥٥٠

المشروع الفردى

منصرف		ايراد	
شراء سلع وخدمات انتاجية من الشركات المساهمة	١٥٠	مبيعات سلع وخدمات للمستهلكين	٢٥٠
اجور	١٢٠	للشركات المساهمة	١٠٠
ضرائب غير مباشرة	٣٠	المخزون	٢٠
ارباح مدخرة	٢٠	تزويد رأسمال كلي	٣٠
ارباح مخصصة للاستهلاك	٨٠		
	٤٠٠		٤٠٠

فحسب الوظيفة الكلية تجمع هذين الحسابين في حساب واحد يصور الوظيفة الانتاجية في الاقتصاد محل الاعتبار .

منصرف		ايراد	
اجور	٣٢٠	مبيعات لمستهلكين	٥٥٠
ضرائب غير مباشرة	٧٠	مخزون	٦٠
ارباح	٣١٠	تزويد كلي	٩٠
	٧٠٠		٧٠٠

من هذا الجدول التجميعي نلاحظ :

- اننا استبعدنا العمليات الوسيطة ففي كل من المنصرف والايراد تبلغ هذه العمليات ٢٥٠ فاذا اضيفت الى نتيجة الحسابات المجمع لنتج ٩٥٠ .
- ثم تجميع هاتين الوحدتين بصرف النظر عن سلوك كل منها في الانتاج اى اذا ما كانت تتبع كثافة رأسمالية او عمالية فالمهم هنا ليس هذا السلوك ولكن طبيعة وظيفتها الاقتصادية .

د - محاسبة المجموعات الاجتماعية :

وبمقتضاها يعتبر الاقتصاد القومي عدد من المجموعات الاجتماعية المتناسقة. وعلى هذا فتحدد اولا هنا المجموعات بما يتوافق مع الهيكل الاجتماعي للاقتصاد محل الاعتبار ثم يفرد حسابا خاصا لكل منها واخيرا تجمع هذه الحسابات في جداول قومية تغطي الاقتصاد القومي باكمله .

الخطوة الاولى : تحديد المجموعات :

يشترط ان تكون كل مجموعة من المجموعات متجانسة اى تتكون من وحدات اقتصادية متجانسة ولا يقصد من التجانس التوافق التام اذ لا يتحقق هذا الا اذا اعتبرنا كل وحدة اقتصادية مجموعة قائمة بذاتها . انما يقصد بالتجانس الموجود بعد ان نصرف النظر عن الاختلافات البسيطة الموجودة بينهما . وعلى هذا نلاحظ ان هذه المجموعات واقعية وليست افتراضية كما هو الحال في المحاسبة الوظيفية وقد تتشابه مجموعتين او اكثر فى ظروفها الى درجة كبيرة وبالتالى يمكن اعتبارها قطاع واحد .

ويبدو هذا التحديد من الناحية النظرية سهل ميسور ولكن اذا حاولنا تطبيقه من الناحية العملية تقابلنا مختلف الصعوبات . فالوحدات التي يتكون منها الاقتصاد القومى وحدات لا حصر لها وكل وحدة تختلف عن الاخرى . الا ان هذا لا ينفى وجود ثلاث وظائف كبرى انتاج جارى وتكوين رأسمال وانفاق (تخصيص) ومن الواضح ان الوظيفة الاولى والثانية متعلقة بطبيعة الوحدة نفسها . اما الثالثة (التخصيص) فتتوقف على الناحية الشخصية اكثر مما تعتمد على نوع النشاط وطبيعته فاصحاب الدخول الصغيرة ايا كان نشاطهم يسلكون سلوكا استهلاكيا متشابها . وعلى هذا الاساس استطاع المحاسبون القوميون الفرنسيون التغلب على صعوبه كثرة الوحدات وتشتتها بان رئوا بالنسبة لحساب الانتاج وحساب رأس المال حيث انهما يتوقفا على نوع النشاط الذى يقوم به الوحدة ونوع السلعة التى تنتجها بصفة اصلية ان تجمع هذه الوحدات التى تقوم بنوع واحد من النشاط الانتاجى فى قطاع حيث يكون اساس التجميع الانتاج الاكثر اهمية وبغض النظر عن الانتاج الفرعى .

اما بالنسبة لحساب التخصيص وهى كما سبق الذكر يتوقف على حالة الفحص وبهذا تتجمع الوحدات الاقتصادية التى تتشابه ظروفها الاجتماعية فى مجموع واحدة بمعايير اجتماعية اهمها مستوى الدخل فى كل مجموعه .

الخطوة الثانية : تجميع حساب المجموعة :

قلنا ان كل مجموعة تتكون من وحدات ولكل وحدة حسابها وعلى هذا تكون الخطوة التالية لتحديد المجموعات هو تجميع حساب الوحدات المكونة لكل مجموع لتحصل على حساب واحد للمجموعة . وفي هذا الحساب الموحد لا يظهر الا العمليات التي تربط المجموعة بغيرها من المجموعات الاخرى وبمعنى آخر لا تؤخذ في الاعتبار العلاقات التي تربط بين مختلف الوحدات المكونة لمجموعة واحدة . ففي حساب الاستهلاك لا تحسب ما يتبادلة الافراد من هدايا او ما يدفعة البعض للبعض الآخر في نطاق العائلة من مدفوعات على سبيل اعانة او مرتب فمثل هذه العمليات ان احتسبت تظهر مرتين : مرة في حساب المنصرف الخاص بمن اهدى الهدية او اعطى المبلغ النقدي ومرة اخرى في حساب الايراد الخاص بمن استلم الهدية او المبلغ النقدي .

الخطوة الثالثة : حسابات الكميات القومية :

بعد ان تصل الى حسابات المجموعات يمكننا ان نصل الى المستوى القومي بتجميع هذه الحسابات عن طريق توحيد العمليات التي من نوع واحد والتي قامت بها مختلف المجموعات .

وعلى هذا نصل الى الحسابات القومية التي تعتمد على حسابات خاصة بمجموعات اجتماعية .

ب — العمليات الاقتصادية موضوع المحاسبة القومية

يقوم الاقتصاد القومي — كما سلف الذكر — على اساس وحدات اقتصادية تقوم بنشاط اقتصادي يتجسد في شكل عمليات اقتصادية يمكن تقسيمها الى تقسيمات من زوايا مختلفة .

من الزاوية الاقليمية : تنقسم هذه العمليات الى عمليات داخلية وهي التي تجري في داخل حدود الدولة محل الاعتبار وبين وحدات من وحداته وعمليات خارجية وهي التي تتم بين الوحدات الداخلية في هذه الدولة ودولة اخرى . وتسمى في العادة بالعمليات الاقتصادية الدولية تميزا لها عن العمليات الاجنبية التي تتم بين دولتين خارجيتين عن الدولة محل الاعتبار .

من ناحية طبيعة العملية : تنقسم الى عمليات تبادلية اى عمليات كلا طرفيها يفيد ويستفيد بمعنى ان يكون لهذه العمليات مقابل مباشر ٠ وعمليات تحويلية وهى التى لا يكون لها هذا المقابل ٠ فاما ان لا يكون لها مقابل بالمرة او مقابل غير مباشر يصعب تحديدة ٠ويكون فيها طرفين غير متساوين احدهما متحمل الغرم والآخر الغنم ٠

من ناحية تقيم العملية : تنقسم الى عمليات نقدية اى يكون مقابلها محددا نقدا ٠ وعمليات مجازية لها قيمة افتراضية لانها لا تتداول بالذات فى الاسواق ٠

فاذا ما رجعنا الى تحديدنا السابق لمفهوم الناتج القومى والدخل القومى والانفاق القومى يمكن ان نتساءل اى من هذه العمليات تدخل فى نطاق المحاسبة القومية ؟

أ - العمليات الاقتصادية من حيث اقليميتها والمحاسبة القومية

كما سبق القول يرتبط اى اقتصاد قومى بالعالم الخارجى بروابط تمثل تدفقات داخلية منه والية ٠ وهذه التدفقات تأخذ فى الاعتبار عند حساب الناتج القومى ٠ الا ان حسابها يثير اشكالا اى المعاملات تعتبر معاملات خارجية اى بين وحدات الاقتصاد محل الاعتبار والعالم الخارجى وايها تعتبر عمليات اجنبية اى لا علاقة بالاقتصاد محل الاعتبار بها رغم وجود احد طرفى هذه العمليات فى اقليمية ٠ وبمعنى آخر ينحصر هذا الاشكال فى تحديد الوحدات الاقتصادية فى الاقتصاد محل الدراسة والتى تعتبر علاقاتها بالعالم الخارجى معاملات خارجية ٠

ولهذا التحديد اتجه الرأى الى معيارين :

- المعيار الاقليمى : حيث يعتبر كل الوحدات : المشروعات والافراد المقيمين بصفة معتادة داخل الحدود الاقليمية للبلد محل الدراسة ٠

فالوجود المادى وبصفة معتادة على ارض الاقليم يكفيا ن لجعل معاملاتها مع العالم الخارجى معاملات تدخل فى الحسابات القومية ٠

ومن الطبيعي مثل هذا النظر منتقد :

فهي من ناحية يضيق بالمفهوم النشاط الاقتصادي للدولة اذ عادة ما يكون للدولة رعايا موجودين بالخارج وبصفة معتادة يقومون بنشاط اقتصادي المفروض ان يحتسب ضمن نشاطها .

ومن ناحية اخرى يوسع من هذا المفهوم فكثيرا ما يوجد على اقليم الدولة محل الدراسة بعض المنشآت وان كانت تقوم بنشاط اقتصادي الا انها تابعة لمركزها الرئيسي الموجود بالخارج . فمجرد وجودها على ارض دولة لا يكفي لاعتبار نشاطها ضمن نشاط هذه الدولة ، اذ ان تمويلها وادارة نشاطها وتنظيمه يتدرج خارج حدود الدولة . وما يقال عن هذه الفروع يقال عن المنظمات الدولية الموجودة في الاقليم ولا يمكن اعتبار نشاطها منعكسا نشاطا محليا يدخل في الحسابات القومية لهذا الاقليم .

ازاء هذه الصعوبات اضطرت الدولة التي تأخذ بهذا المعيار الى ان تتناول على سبيل الحصر الحالات التي يصعب حلها بالمبداء الاقليمي وحددت حلولا لها .

مثال ذلك نجد ان الجمهورية العربية المتحدة اذ اخذت بهذا المبدأ واعتبرت قطاع العالم الخارجي كل ما يقع خارج الجمهورية . وبالتالي يعتبر مقيما جميع الافراد الموجودين داخل الحدود الاقليمية ويدخل في ذلك المقيمون اقامة مؤقتة . وعلى هذا تفيد كافة الاصول التي يأتي بها الاجانب المقيمون بالجمهورية من الخارج في بند ايراد من العالم الخارجي . وتفيد كافة الاموال التي تحول الى الخارج في بند مصروفات في العالم الخارجي (١) .

---

(١) تصور الحسابات القومية بالجمهورية العربية المتحدة حساب قطاع العالم الخارجي على النحو التالي :

استخدامات	موارد
تصدير	استيراد
فوائد	فوائد
ارباح	ارباح
ايرادات متنوعة	مصروفات متنوعة
اقراض	اقراض
المجموع	

- المعيار الثانـــي : لا يرتبط بالاقليم فـي تحديد الوحدات الاقتصادية التي تعتـــبر معاملاتها مع العالم الخارجي معاملات خارجية تدخل في الحسابات القومية ولكن يشترط لذلك بعض روابط يمكن ارجاعها الى عاملين : الجنسية والمركز الرئيسي ٠

فعن رابطة الجنسية : يعتبر مقيما في بلد معين كل من يتمتع بجنسيتها سواء اكـــان موجودا فعلا بها او مقيما في الخارج ٠ فطالما انه محتفظ بجنسيته فان نشاطـــه الاقتصادي يدخل ضمن النشاط الاقتصادي للدولة ٠ وواضح ان هذا المعيار يضيق كثيرا من مفهوم النشاط الاقتصادي اذ يقوم الاجانب في اي دولة بنشاط يمثل قدرا كبيرا من الانتاج القومي فضلا عن هذا فانه يثير اشكالا بالنسبة للهيئات الدولية والعديمة الجنسية ٠ الامر الذي جعله بعيدا عن التطبيق العلمي ٠

اما عن المركز الرئيسي : فيعتبر مقيما بالبلد وبالتالي يؤخذ في الاعتبار نشاطـــه الاقتصادي كل من كان مركز نشاطه الرئيسي فيها سواء اكان موجودا بها وجودا ماديا ام وجودا بالخارج ٠ وهذا المعيار يقترحه خبراء صندوق النقد الدولي حيـــث يفرقون بين حالات ثلاثـــة :

تابع (١) :

ويلاحظ ان الحساب يصور من وجهة نظر الخارج ٠ فيقيد في الجانب الدائن ايراد العالم الخارجي مقابل ما تستورده اي مدفوعاتنا من الواردات وفي الجانب المدين منه تقيد مدفوعات العالم الخارجي على صادراتنا من الصادرات ٠ وكذلك يقيد في الجانب الدائن كل المدفوعات لعالم الخارجي ٠ عمليات متعلقة بعوائد انتاج في شكل ارباح وفوائد وكذا يقيد في الجانب الدائن كل المدفوعات الاخرى ٠ مصروفات قطاع الاعمال والقطاع الحكومي والقطاع العائلي في الخارج ٠

اما الجانب المدين فيقيد به قطاع العالم الخارجي لنا : لقطاع الاعمال وللقطاع العائلي في صورة مبالغ محمولة من العالم الخارجي لصالح الهيئات الاجنبية والدولية الموجودة بالجمهورية وكذا المبالغ المحمولة من الخارج للهيئات الاجنبية ٠

- الافـــراد : يعتبر مقيما من هو مقيم بشكل دائم وكذا اعضاء السلك السياسى والقنصلـــى واعضاء القوات المسلحة والطلبة المقيمين بالخارج .

- المؤسســـات : تعتبر مقيمة اذا كانت موجودة كلها بالبلد . اما فروعهـــا الموجودة بالخارج فيفرق خبراء الصندوق بين الوكالة والفروع التابعة . ويعتبرون الاولى (الوكالـــة) مقيمة بالبلد الموجودة فيه عكس الفروع التى تتبع المركـــز الرئيسى وتدخل فى حسابات البلد الموجودة به هذا المركز الرئيسى .

- المنظمات الدوليـة : وتعتبر غير مقيمة بالبلد الموجودة به .

وهذا المعيار (المركز الرئيسى) وان كان من اكبر المعايير قابلية للتطبيـــق الا ان بعض الصعوبات تثور اولا حول تحديد المنشأة المستقلة (الوكالـــة) التى لا تعتبر تابعة للمركز الرئيسى اذ من الصعوبة بمكان تصور الفصل بين نشاطهـــا ونشاط المركز الرئيسى . وكذلك تثور صعوبة اخرى بالنسبة لتحديد المركـــز الرئيسى لبعض الافراد . فقد يوجد شخص خارج بلدة ويمارس نشاطة فى البلديـــن بلدة الاصل والبلدة الذى يقيم بهـا وبدرجة متساوية بحيث يصعب القـــول بان مركزة الرئيسى هو بلدة الاصلى الذى يقيم بها ومنها يدير اعماله .

ب - العمليات التبادلية والتحويلية والحسابات القومية

كما سبق القول يقصد بالمعاملات التبادلية تلك العمليات التى لها مقابل محدد . اى المعاملة التى يكون فيها كل من طرفيها مقدم ومستلم . مقدم السلعة او ثمن السلعة ومستلم السلعة او ثمن السلعة . اما العمليات التحويلية فهى التى ليس لها مقابل او مقابل غير مباشر وغير محدد . بمعنى انتقال سلعة او خدمة من شخص او آخر بدون مقابل غير مباشر وغير محدد . بمعنى انتقال سلعة او خدمة من سخص او آخر بدون مقابل او التنازل عن حق طرف آخر . وتتضمن هذه العمليات الضرائب والاعانات والتعويضات والمعاشات ... الخ .

والواقع ان التفرقة بين هذين النوعين من العمليات من الاهمية بمكان كبير فى المحاسبة القومية اذ ان العمليات التحويلية لا تدخل [1] فى العناصر المكونه للدخل القومى اذ لا تؤدى الا الى مجرد اعادة توزيع الدخل بمعنى انها تمثل انتقال دخل من وحدة لاخرى .

---

(١) ثار بصدد استبعاد العمليات التحويلية من الدخل القومى خلاف بين المحاسبين القومى بصدد استيفاد كل من الضرائب الغير مباشرة وبعض انواع الفوائد .

- وفيما يختص بالضرائب الغير مباشرة نجد ثلاثة اراء قيلت بصددها :-

- قال الرأى الاول بضرورة اضافة الضرائب الغير مباشرة الى عوائد عوامل الانتاج المختلفة قبل حزف الضرائب المباشرة وستند هذا الرأى على ان الضرائب سواء المباشرة او غير المباشرة تمثل مقابلا نهائية ومنتجة تقدمها الحكومى للافراد .
- وقال راى آخر باضافة جزء فقط من هذه الضرائب الى عوائد عوامل الانتاج قبل حزف الضرائب المباشرة ويستند فى ذلك الى ان الحكومة تؤدى خدمات تفوق فى العادة قيمة الضرائب المباشرة ولهذا يجب احتساب جزء من

(يتبع)

الا ان هذه التفرقة ليست بالسهلة . فمن الواضح ان بعض العمليات يكون من طبيعتها عمليات تبادلية : كالعمليات المتعلقة بشراء بيع السلع والخدمات وعمليات المقايضة وكذلك العمليات المالية بما تشملة من عمليات اقراض واقتراض وكذا العمليات المتعلقة بعوائد عناصر الانتاج نظير مساهمتها فى النشاط الانتاجى كالاجور والارباح والفوائد والايجارات كما ان من العمليات ما هو واضح من انها تحويلية كالضرائب التى تحصلها الدولة من الافراد وتستخدمها فى اعادة توزيع الدخل بما يشتمل هذا من اعانات وتعويضات ....الخ .

تابع (١) : والضرائب الغير مباشرة يتناسب الجزء من الخدمات التى يفوق قيمة الضرائب المباشرة .

- وقال رأى ثالث ان الضرائب الغير مباشرة تمثل خدمات بسيطة تقدمها الحكومة للمشروعات لهذا يجب جزفها من تقديرات الدخل القومى بسعر التكلفة .

- اما فيما يختص بفوائد الديون فلا جدال فى احتساب الفوائد الصافية فى الدخل القومى . الا ان بعض انواع هذه الفوائد يثير اشكالا يستثيها من هذه القاعدة .

- <u>الفوائد على القروض الاستهلاكية</u> : تعتبر مدفوعات تحويلية اذ لا يقابلها انتاج مباشر .

- <u>الفوائد على القروض العامة</u> : تستبعد الفوائد على القروض العامة الاستهلاكية . والاشكال يثور بالنسبة للقروض العامة الانتاجية والواقع ان دور الحكومة فى هذه القروض هو دور بيسط بين المدخرين والمنتجين فهى تقوم باصدار القروض من ناحية واستثمار حصيلتها لدفع فوائدها على هذا فمن المنطق ان تحتسب هذه الفوائد مرة واحدة او فى قطاع الحكومة كفوائد مدفوعة واما فى حساب القطاعات الاخرى .

- والفوائد التى تحصلها المؤسسات المالية تحقق هذه المؤسسات فى العادة على صافى فوائد عبارة عن الفرق بين الفائدة التى تقرض بها والفائدة التى تقترض بها . فقد حاول كوزنت تبرير ذلك فاعتبر ان صافى الفوائد هذه هى مقابل الخدمات المجانيه او شبه مجانيه التى تقدمها المؤسسات المالية لعملائها .

الا ان هناك بعض المعاملات ما تختلط فيها الصفة التبادلية مع التحويلية ، حيث يصعب قياس موضوع العملية من احد طرفيها فبعض العمليات لها مقابل ولكن ليس فى نفس الفترة سابقة كالمعاشات ، اذ تدفع نظير خدمات اداها الموظف بالمعاش قبل احالته للمعاش ، فاذا ما قلنا بالتعريف الواسع للعملية التبادلية بانها تلك التى لها مقابل محدد لا تدرجت المعاشات تحت هذا النوع من العمليات واعتبرت بالتالى جزءا من الدخل القومى ، اما اذا اخذنا بالتعريف الضيق وقلنا ان العملية التبادلية هى تلك التى يكون لها مقابل محدد حادث فى نفس الفترة التى تمت فيها العملية لخرجت المعاشات من هذا النطاق ، وما يقال عن المعاشات يقال عن مكافاة ترك الخدمة وكذلك الحال بالنسبة للاجور والمرتبات فمن الصعب ايجاد علاقة محددة واضحة بين المرتب او الاجر وبين العمل الذى يؤديه صاحب هذا المرتب او الاجر ، اذ عادة ما يتساوى موظفون فى المرتب ولكن يختلفان فى الجهود الذى يبذله كل منهم ،

وكذلك بالنسبة لارباح الاسهم فان هذا الربح يرتبط بقيمة السهم او بمعنى اصح يصاحبه برابطة معقدة بدرجة يصعب معها اعتبار العملية عملية تبادلية ،

ازاء هذه الاشكالات نجد المحاسبون القوميون قد التجئوا الى حصراهم العمليات التبادلية والعمليات التحويلية فى قوائم محددة ، (١)

---

(١) اذا رجعنا ما هو متبع بالجمهورية العربية المتحدة نجدها اتبعت نفس الحل ، فقسمت العمليات التبادلية الى مجموعات كبيرة ثم تقسم العمليات فى هذه المجموعات وفقا لانواع السلع والمنتجات التى تنصب عليها ،

نقسمها اولا : اجمالى الانتاج المحلى - الاستهلاك المحلى النهائى - صافى تكوين راس المال الثابت او تغيير فى المخزون ،

ثم قسمت حسب نوع السلعة موضوع العملية فى هذه المجموعات ،

منتجات زراعية ومواد اولية ومواد نصف مصنوعة ، وطاقة ومنتجات ميكانيكية وكهربائية ومنسوجات جلدية ومنجات صناعية متنوعة ومبانى ومنشآت عامة وخدمات ،

جـ - العمليات الحقيقية والعمليات المجازية

وقد سبق الكلام عنها . فعرفنا ان العمليات الحقيقية هى التى يكون لها مقابل محدد ومحل تعامل فى السوق اى ان يكون المنتج فيها منفصلا عن المستهلك . اما العمليات المجازية فهى التى يختلط المنتج فيها مع شخص المستهلك بمعنى ان يقوم الشخص بانتاج سلعة او خدمة واستهلاكها بنفسه . والمقابل هذا مجازى بمعنى ان لم يقم بهذا الجهود فلا بد وان يلجأ الى السوق للحصول على هذه الخدمة او السلعة .

ولا خلاف فى احتساب العمليات الاولى (الحقيقية) فى الدخل القومى بشرط ان تكون عمليات نهائية وليست عمليات وسيطة . اما العمليات المجازية فنجد من المنطق احتسابها اذ أن اهمالها يؤدى الى اهمال جزء كبير من الدخل القومى اذ لا يخلو اى قطاع من قطاعات الاقتصاد اى كان مستواه من عمليات من هذا القبيل .

هذا وقد أشرنا بصدد تحديد مفهوم الناتج القومى الى العمليات التى من هذا القبيل وتحتسب من مقوماته ونكتفى الان بتلخيصها :

تنقسم هذه العمليات الى مجموعات مختلفة .

- فنجد خدمات تقدمها سلع الاستهلاك المعمرة حيث لا يحتسب من الناتج القومى الا خدمات المنازل السكونة باصحابها اما ما عدا هذا من السلع المعمرة فلا يحتسب ما يقدمها من خدمات . وهذا لا يمنع وجود بعض استثناءات على هذه القاعدة العامة اخذت بها بعض الدول لنشاط الهيكل الاقتصادى والاجتماعى لها .

- ونجد خدمات مؤداة فى اطار العائلة : وعرفنا ان الرأى متفق على ان الخدمات التى يؤديها الفرد لنفسه لا تتدخل فى مقومات الدخل القومى . اما خدمات ربات البيوت فالامر خلاف والقاعدة العامة انها تستبعد بدورها من الدخل القومى .

- ونجد الاستهلاك الذاتى : اذ يقوم المنتج باستهلاك جزء من انتاجه . والرأى المتفق عليه هو حسابه فى الدخل القومى الا ان الخلاف فى السعر الذى يقدر به والرأى الراجح بهذا الصدد هو سعر المزرعة . اى ثمن التكلفة مضافا اليه ربح المنتج .

خدمات السلطات العامة وهى كما رأينا خدمات اقتصادية ولا خلاف فى ادخالها وخدمات اجتماعية حيث اختلف الكتاب فى طبيعة النشاط الحكومى فى هذا المجال . فشبه البعض الحكومة عند آدائها هذه الخدمات بالمستهلك : فتعتبر مستهلكا ونهائيا للسلع والخدمات التى تقدمها وتعتبر فى هذا نائبة عن الافراد فى الحصول على هذه السلع والخدمات . وهذا الرأى هو المأخوذ به فى اغلب الدولة . وشبه البعض الاخر الحكومة بالمنتج اذ تقوم بتأليف مختلف عناصر الانتاج لخلق قيم جديدة الا انهم اختلفوا فيما بينهم على السعر الذى يتم التقدير على أساسه .

فقال البعض الاخذ بسعر التكلفة : اى تقدير هذه الخدمات على اساس المصروفات الحكومية ويقتصر التقدير على الخدمات الموجهة للافراد اذ تعتبر الخدمات الموجهة الى الانتاج عمليات وسيطة تنعكس اثارها على الانتاج نفسه .

وقال البعض بالاخذ بسعر السوق : حيث يعتبر الضرائب هى ثمن الخدمات المؤداة حيث لا يأخذون فى الاعتبار من هذه الضرائب الا التى يدفعها المستهلكين النهائيين . ويعتبر ما عدا هذا من ضرائب ثمن خدمات وسيطة ادتها الحكومة لقطاع الاعمال .

مما تقدم من سرد سريع لمختلف العمليات الاقتصادية تنتهي الى ان العمليات التي تدخل في حساب الدخل القومي هي اولا العمليات الداخلية والعمليات الخارجية . اما العمليات الداخلية فكما راينا تتضمن عمليات تبادلية وعمليات تحويلية والاولى فقط هي التي تدخل في الاعتبار وتشتمل العمليات التبادلية على عمليات تبادلية حقيقية وعمليات تبادلية مجازية وتدخل كل العمليات الاولى وبعضا من العمليات التبادلية المجازية على النحو المتقدم ذكره .

بقي لنا الآن بيان الحسابات التي تدرج بها هذه العمليات .

جـ - حسابات العمليات الاقتصادية :

في الواقع اذا ما استعرضنا موضوع هذه العمليات نجد ان بعضها انصب على الاستهلاك اي يهدف الحصول على سلع وخدمات استهلاكية بقصد اشباع الحاجة والبعض الاخر يتعلق بالانتاج الجاري . اي انتاج هذه السلع والخدمات محل انتاج الجاري. كما نجد من ناحية اخرى ان هناك بعض العمليات يكون طرفها العالم الخارجي وينصب اما على الاستهلاك او الانتاج او التمويل الرأسمالي . ولهذه العمليات الاخيرة وطبيعتها الخاصة . الامر الذي يدفعنا الى تفريد حساب خاص بها في نفس الوقت الذي نفرد حساب خاص لكل نوع من الانواع الثلاثة للعمليات . وعلى هذا يمكن القول ان الحسابات التي يتم على اساسها تقدير الدخل القومي هي : حساب الانتاج - حساب الاستهلاك والتخصيص- حساب التكوين الرأسمالي واخيرا حساب العالم الخارجي .

ولكن وكما سبق الذكر انه لابد من تجميع الوحدات الاقتصادية المتناسقة في مجموعات تمثل قطاعات كل قطاع يضم مجموعات الوحدات المتناسقة . فمن غير المقصود ان تقوم كل وحدة بكل هذه العمليات وعلى هذا يمكن القول بان اهم هذه التقسيمات هي قطاع الاعمال (المشروعات) والقطاع العائلي والقطاع الحكومي وقطاع العالم الخارجي .

وجدير بالذكر ان تخصيص قطاع لعمليات الادارة الحكومية راجع الى ان تقدير هذه العملية له طبيعة خاصة ٠ وعلى هذا سنمر سريعا على الحسابات التى يمسكها كل قطاع من هذه القطاعات ٠

اولا : قطاع الاعمال :

اى القطاع الانتاجى ويضم كافة الوحدات التى تقوم بانتاج سلع وخدمات وبيعها ٠ على هذا يمكن تصور الثلاثة انواع من العمليات وبالتالى الثلاثة حسابات : حساب الانتاج الجارى وحساب التخصيص وحساب التكوين الرأسمالى ٠

وسنحاول المرور سريعا على كل من هذه الحسابات :٠

أ - حساب الانتاج الجارى

ويقدم هذا الحساب صورة للنشاط الانتاجى الجارى للوحدة خلال المدة محل الاعتبار وبالتالى يتجمع فيه كل العمليات المتعلقة بالانتاج من شراء سلع وخدمات انتاجية وفوائد وضرائب غير مباشرة ومدفوعات اخرى وسلع وخدمات انتاجية قامت الوحدة الانتاجية بانتاجها واستخدامها فى انتاجها الجارى ٠٠٠٠٠٠ الخ ٠

هذا ويمكن ان يبدو هذا الحساب فى احد شكلين : شكل يظهر فى النهاية قيمة صافى القيمة المضافة وشكل يبين صافى الارباح ٠ ويصور كالآتى :

ا - حساب الانتاج عن طريق حساب صافى القيمة المضافة :

منصرف	وارد
- شراء سلع وخدمات انتاجية من مشروعات اخرى من الحكومة ٠ من الخارج	- مبيعات سلع وخدمات منتجة للافراد ٥ للحكومة ٥ للخارج ٠
- سلع وخدمات منتجة بواسطة الوحدة ومستخدمة فى الانتاج الجارى	- انتاج سلع وخدمات انتاجية لاستخدامها فى الانتاج الجارى٠
- ضرائب غير مباشرة	- استهلاك ذاتى من الانتاج الجارى
- تحويلات اخرى مدفوعة	- تزويد رأسمالى ذاتى (رأس مال ثابت منتج بواسطة الوحدات لاستخدامه فى الانتاج الجارى٠
	- اعانات انتاج محصلة وتحويلات اخرى محصلة
	- التغير فى المخزون٠

المجموع
الرصيد اجمالى الناتج القومى = صافى الناتج القومى اى صافى القيمة الاضافية ٠
يخصم منه استهلاكات رأس المال

٢ — حساب الانتاج عن طريق حساب صافى الارباح :

كما سبق القول ان صافى الناتج القومى يتكون من مجموع عوائد الانتاج وعلى هذا فصافى الارباح فصافى الناتج القومى — (اجور ومرتبات + ايجارات + فوائد) وبالتالى يمكن تصوير حسابه بان نضيف فى بند المنصرف فى الجدول السابق الاجور والمرتبات والايجارات ٠ هذا وغنى عن البيان ان المقصود بالارباح هى الارباح الموزعة وغير الموزعة

منصرف	ايراد
— شراء سلع وخدمات انتاجية من مشروعات اخرى (من الحكومة (من الخارج	— مبيعات سلع وخدمات منتجة (للافراد (للحكومة (للخارج
— سلع وخدمات منتجة بواسطة الوحدة ومستخدمة فى الانتاج الجارى ٠	— انتاج سلع وخدمات انتاجية لتستخدم فى عمليات الانتاج الجارى ٠
— ضرائب غير مباشرة	— استهلاك ذاتى من الانتاج الجارى
— تحويلات اخرى مدفوعة	— تزويد رأسمالى ذاتى
— اجور ومرتبات	— اعانات انتاج محصلة
— ايجارات	— تحويلات اخرى محصلة
— فوائد مدفوعة	— تغير فى المخزون ٠

الرصيد : اجمالى الارباح } = صافى الارباح (الموزعة وغير الموزعة)
منقوصا منه : استهلاكات رأس المال الثابت }

ب - حساب الاستهلاك (التخصيص)

ويطلق عليه حساب التخصيص لانه يبين من ناحية مصادر الايراد ومن ناحية اخرى استخداماتها فى الوحدة الانتاجية على النحو التالى :

منصـــــــرف	ايـــــراد
استهلاك ذاتى	صافى الارباح
ضرائب مباشرة	ارباح اسهم محصلة
ارباح اسهم مدفوعة	تحويلات اخرى محصلة
تحويلات اخرى مدفوعة	تعويضات محصلة

الرصيـــــد : ارباح غير موزعة ٠

والواقع ان التفرقة بين هذا الحساب والحساب السابق فى منتهى الدقة اذ يثير كثير من الصعوبات (١) مما دعى البعض الى اسقاط هذا الحساب من الوحدات الانتاجية والاكتفاء بتقسيم العمليات الى عمليات جارية وعمليات راسمالية

(١) من هذه الصعوبات نجد :

الضرائب المباشرة : قد يلجأ المنتج الى تحميل سعر التكلفة اغلب هذه الضرائب وبالتالى تغير من المصروفات المتعلقة بالانتاج وتدرج وفقا لهذا فى جانب المصروفات فى حساب الانتاج ٠ وقد لا يعمد المنتجون الى هذا ونكون بالتالى بصدد منه مباشر على الدخول المتولدة من العملية الانتاجية وتدرج بالتالى فى حساب التخصيص ٠

وكذلك فوائد القروض قصيرة الاجل : تعتبر اموال اقراضها المنتج لتمويل العملية الانتاجية وعلى هذا تقيد فى جانب حساب الانتاج بينما تقيد الفوائد المدفوعة على القروض طويلة الاجل فى جانب مصروفات حساب التخصيص على اعتبار انها فوائد اموال اقرضها المشروع لتمويل شراء سلع راسمالية لا تؤثر فى مستوى الانتاج فى الاجل القصير ٠ وكذلك ايضا للديون المعدومة واحتياطى الديون المشكوك فيها : فيرى البعض ان هذه الديون قد تمت بمناسبة النشاط الانتاجى وعلى هذا يجب ان تقيد فى حسابات مصروفات الانتاج ويرى البعض الاخر انها لا تتعلق بالمدفوعات وبالتالى تدرج فى حساب التخصيص ٠

جـ - حساب التكوين الراسمالـــى

يصور هذا الحساب جميع العمليات الراسمالية ٠ ولهذا يرحل رصيد تخصيـــــص (الارباح الغير الموزعة) الى الجانب الدائن ويضاف اليه الايلادات الراسمالية الاخرى ٠ ويبين الجانب المدين مختلف اوجه الانفاق الراسمالى وبالتالى يظهر فى هذا الشكل :

منصـــــرف	ايـــــراد
شراء سلع وخدمات راسمالية	ارباح غير موزعة
تزويد راسمالى ذاتى	نقص فى المخزون
زيادة فى المخزون الراسمالى	التغير فى الاقتراض
تغير فى عمليات الاقراض	
المجمـــــــوع	

والمشكلة التى تثور هى بصدد تعريف الانفاق الراسمالى ٠ والواقع ان تقسيـــــم العمليات الى جارية وراسمالية مرتبطا ارتباطا وثيقا بالهيكل الاقتصادى والاجتماعى للبلـــد محل الدراسة وكذا يتوافر الاحصائيات ٠ وعلى العموم فقد اقترح خبراء هيئة الامـــم على تعريف العمليات الراسمالية الداخلية بانها العمليات التى تساهم فى تكوين راس المال المحلى حسب نوع السلطة الى :

أ- تكوين راس المال الثابت : وهى العمليات المتعلقة باقامة المساكن والمبانى غـــير السكنية والانشاءات وكذا معدات النقل والالات وباقى المعدات٠

ب- الزيادة فى المخزون اى المخزون من المواد الخام والسلع منصف مصنوعة والسلـــع المصنوعة الراسمالية ويدخل فى تكوين راس المال كذلك النفقات التى تنفق لصيانـــة السلع الراسمالية او لزيادة انتاجيتها والمقصود بالصيانة هنا هى تلك التى تزيـــد من عمر السلع الراسمالية ٠ اما الصيانة العادية وكذا قطع الغيار قصيرة الاجـــل فلا تعتبر مصروفات راسمالية ٠ والمقصود بالتغير المخزون التغير فى الكميـــة وليس فى القيمـــة ٠

وجدير بالذكر اننا نظرنا الى قطاع الاعمال من ناحية وظيفية الانتاجية اى قطاع انتاجى حيث ينقسم فى داخلة الى مجموعات تضم كل منها وحدات اقتصادية متناسقة كالشركات المساهمة والمشروعات الفردية واصحاب الحرف ... الخ . ويختلف عدد هذه المجموعات واقسامها حسب طبيعة الهيكل الانتاجى للبلد موضوع الدراسة فضلا عن هذا فان هذا القطاع يشمل ايضا قطاع الاعمال الحكومى اى النشاط الاقتصادى الذى تقوم به الدولة . اذ له نفس الطبيعة الانتاجية

ثانيا : القطاع العائلى

وهنا ينظر الى القطاع العائلى من ناحية وظيفته الاستهلاكية وبالتالى يقسم فى داخلة الى قطاعات متناسقة حسب مستوى الدخل وطبيعة ومستوى المعيشة . وبالتالى يكون له حساب واحد يبين مواردة واستخداماتها على النحو التالى

منصرف	ايراد
ـ مشتروات سلع وخدمات	ـ اجور ومرتبات
ـ من المشروعات	ـ من المشروعات
ـ من الحكومة	ـ من الحكومة
ـ ضرائب مباشرة	ـ ايجارات
	ـ فوائد
	ـ ارباح
ـ ادخار افراد	ـ تحويلات من الخارج
المجموع	

ثالثا — القطـاع الحكومـــى

وكما سبق الذكر يمكن ارجاع النشاط الحكومى الى نشاط اقتصادى ونشاط اجتماعى . أمـا النشاط الاقتصادى وهو مايكون ناتجه محل تعامل فى الاسواق فلاصعوبة بشأنه اذ يدخل حساباته فى نفس حساب القطاع الانتاجى . اما النشاط الاجتماعى فلما كان ناتجه يوزع بدون مقابل أوبمقابل اسمى فيمكن ادراجه فى حساب العمليات الجارية وذلك على النحو التالى :

أ — حساب العمليات الجارية

مديـــن	دائـــن
مدين : سلع وخدمات مشتراة (من المشروعات	— سلع وخدمات مباعة (للمشروعات
(من الخارج	(للافـــراد
اجور ومرتبات	— دخل العوامل من المشروعات
تحويلات	— ضرائب مباشرة على الاعمال
(للمشروعات	— ضرائب مباشرة على الاعمال
(للافراد	— ضرائب غير مباشرة
فائض ايرادات	— ايرادات الدومين العام

حساب العمليات الرأسمالية

وتبدو أهمية هذا الحساب فى الدول التى تقوم حكوماتها باستثمارات مباشرة تتضمن عمليات رأسمالية ٠ ويبدو هذا الحساب فى الشكل التالى :

منصرف	ايراد
- شراء سلع وخدمات رأسمالية	- تحويلا رأسمالية صافية من اقطاع العائلى
- تزويد رأسمالى ذاتى	- تحويلات رأسمالية صافية دولية ٠مقبوضة
- زيادة فى المخزون الرأسمالى	- تغير فى عمليات الاقتراض ٠
- تغير فى عمليات الاقراض	

هذا ويقصد بالتحويلات الصافية الرأسمالية من قطاع الافراد هو الفرق بين التحويلات الرأسمالية من القطاع العائلى الى الحكومة والتحويلات الرأسمالية من القطاع الحكومى الى القطاع العائلى ٠

وكذلك بالنسبة لصافى التحويلات الرأسمالية الدولية يقصد بها الفرق بين التحويلات الرأسمالية من الخارج للحكومة والتحويلات الرأسمالية من الحكومة الى الخارج ٠

رابعا : قطاع العالم الخارجى

وهذا الحساب يعتبر فى الواقع تحصيل حاصل يخص العالم الخارجى ٠ اذ نلاحظ من حسابات القطاعات الأخرى اننا ادرجنا فيها المعاملات الخارجية ٠ الا أن اهمية هذا الحساب تبدو فى اظهار موقف الدولة بالنسبة للعالم الخارجى ٠ ويصور من وجهة نظر الخارج ٠ فالموارد تمثل ايرادات العالم الخارجى (وهى تمثل فى نفس الوقت مصروفات الدولة محل الدراسة)٠ أما الجانب المدين فيمثل مدفوعات هذا العالم للدولة محل الدراسة ٠ ويصور هذا الحساب على النحو التالى :

منصرف	ايراد
تصدير سلع وخدمات	استيراد السلع والخدمات
دخل العوامل من الخارج	دخل عوامل مدفوع الى الخارج
عمليات اقراض للدولة	عمليات اقتراض المعالم الخارجى من الدولة ٠
ايرادات متنوعة : ايرادات للدولة	مصروفات متنوعة (مدفوعات من الدولة للعالم الخارجى) ٠
المجموع	

وبهذا يكون لدينا حسابات للقطاع المكونة للاقتصاد القومى ٠ وغنى عن الذكر أن ماورد فى الجداول السابقة من بنود لاتعنى البنود على سبيل الحصر ولكن شملت أهم البنود بحيث يمكن أن تنقص او تزيد حسب الهيكل الاقتصادى والاجتماعى وطبيعة العمليات للدولة محل الدراسة ٠ ومن هذه الحسابات يمكن استخراج قيمة كل من صافى الناتج القومى والدخل القومى والانفاق القومى على النحو التالى :

١ - استخراج قيمة الناتج القومى :

الغرض من هذا البيان هو الوقوف على مدى وطبيعة النشاط الاقتصادى للدولة ومدى مساهمة كل قطاع من قطاعاتها فى هذا النشاط ويتم قياسه على هذا النحو :

أ - قطاع الاعمال : تستخرج من الجداول السابقة البيانات :

- مبيعات السلع والخدمات
  - للافراد
  - للحكومة
  - للخارج
- اجمالى تكوين رأس المال الثابت
- الزيادة فى المخزون

المجموع :

ينقص منه مجموع العمليات التالية المشتروات من السلع والخدمات
— من الحكومة
— من الخارج

الرصيد = مساهمة قطاع المشروعات فى الناتج القومى ٠

ب — القطاع الحكومى : ويقصد هنا النشاط الاجتماعى اى ماتقوم به الحكومة من انتاج سلع وخدمات تقدمها للافراد بلا مقابل او بمقابل اسمى ٠ أما النشاط الاقتصادى البحت فيدخل فى قطاع الأعمال ٠

كما نلاحظ استبعاد التحويلات لانها تمثل كما سبق القول مجرد نقل لدخل من وحدة لأخرى دون ان يترتب عليها زيادة فى الانتاج الجارى ٠ وبالتالى تصور مساهمة هذا القطاع فى الناتج على النحو التالى :

— اجور ومرتبات
— مشتروات من المشروعات
— مشتروات من الخارج

المجموع
منقوصا منه :
مشتروات من المشروعات
مشتروات من الخارج

مساهمة قطاع الادارة الحكومية فى الناتج القومى الاجمالى

حـ — قطاع العالم الخارجى :

ويمثل هذا الحساب الفرق بين الدخول التى يحصل عليها المقيمون فى الدولة محل الاعتبار نظير اشتراكهم فى النشاط الانتاجى فى العالم الخارجى والدخول التى يحصل عليها المقيمون فى الخارج نظير مساهمتهم فى النشاط الانتاجى المحلى لهذه الدولة ٠ فتكون مساهمة هذا القطاع ٠

دخل العوامل من الخارج

منقوصا منها دخل العوامل المستحق للخارج

المجموع (مساهمة قطاع العالم الخارجى فى اجمالى الناتج القومى)

وعلى هذا يكون اجمالى الناتج القومى هو مجموع مساهمة هذه القطاعات الثلاثة هذا ونلاحظ اننا لم نتعرض للقطاع العائلى . لاننا بصدد تقدير نتيجة النشاط الاقتصادى اى ننظر الى الاقتصاد بنظرة النشاط الانتاجى وبالتالى يخرج القطاع العائلى (الأفراد).

هذا بالنسبة لاجمالى الناتج القومى بسعر السوق . فاذا ماأردنا تقدير صافى الناتج القومى بسعر التكلفة فيجب أن نضيف اليه الاعانات (اذ انها تعتبر جزءا من التكلفة كان المنتج مضطرا الى تحملها فيما لو لم تدفعها الدولة) ثم نخصم الحاصل الجمع قيمة الاستهلاكات والضرائب الغير مباشرة . وهو يساوى بهذا الوضع الدخل القومى .

٢ — حساب قيمة الدخل القومى :

من الجداول السابقة يمكن حساب الدخل القومى بطريقتين من ناحية تولد الدخل (مصدره) ومن ناحية استحقاقه .

١ — الدخل من ناحية تولده

— الدخل المتولد فى قطاع الأعمال

— اجور

— دخل العوامل المستحقة للحكومة

— دخل العوامل المستحقة للافراد

— ارباح غير موزعة

— ضرائب مباشرة

— الدخل المتولد فى القطاع الحكومى

— اجور

- الدخل المتولد من المعاملات مع العالم الخارجي
  - دخل العوامل من الخارج
  - دخل العوامل المستحقة للخارج

وبالتالي تكون قيمة الدخل " الدخل المتولد في كل من قطاعات الأعمـــــال والقطاع الحكومي والعالم الخارجي ٠ هذا ويلاحظ اننا لم نحتسب القطاع العائلي لاننا كما سبق القول ينظر الى هذا القطاع نظرة المستهلك ولا تتولد دخول به ٠

ب ـ الدخل القومي حسب جهة استحقاقه :

الدخل المستحق للقطاع العائلي (الافراد)

- اجور من المشروعات
- اجور من الحكومة
- دخل العوامل من المشروعات
- دخل العوامل من الخارج

الدخل المستحق لقطاع الاعمال

- ارباح غير موزعة ضرائب مباشرة

الدخل المستحق للحكومة

- دخل العوامل من المشروعات

وعلى هذا يكون مجموع الدخل القومي هو المتولد من هذه القطاعات او المستحق لها ويلاحظ بهذا الصدد ان هذا الدخل مقدر بسعر التكلفة فاذا ماارد ناه بسعر السوق فيجب ان نضيف اليه الضرائب الغير مباشرة مخصوم منها الاعانات فاذا اضفنا الى الدخـــل القومي بسعر السوق قيمة الاستهلاكات لنتج لدينا اجمال الناتج القومي بسعر السوق ٠ وهو يساوي الانفاق القومي ٠

٣ — حساب الانفاق القومى :

يتمثل الانفاق كما سبق الذكر فى استهلاك عام واستهلاك خاص واستثمارات ومعاملات خارجية (صادرات وواردات) .

ويمكن حساب هذا الانفاق القومى من الجداول السابقة على النحو التالى :

الاستهلاك الخاص :

- مشتروات من قطاع الاعمال .
- مشتروات من القطاع الحكومى .

الاستهلاك العام :

- اجور .
- مشتروات من قطاع الاعمال .
- مشتروات من الخارج

منقوصا منه : مبيعات للمشروعات

مبيعات للافراد

اجمالى الاستثمار المحلى :

- اجمالى تكوين رأس المال المحلى الثابت .
- الزيادة فى المخزون .
- المعاملات الخارجية .
- الصادرات منقوصا منها الواردات .
- صادرات قطاع الاعمال .
- دخل العوامل من الخارج .

منقوصا منها : واردات قطاع الاعمال

واردات الحكومة .

وعلى هذا فالانفاق القومى يساوى مجموع الاستهلاك الخاص والعام واجمالى تكوين رأس المال المحلى وصافى المعاملات الخارجية وهو يساوى مجمل الانتاج القومى .

فى كل ماتقدم حاولنا استعراض حساب الدخل القومى ومرادفاته والفروق بينهما . والواقع ان كل من حساب الدخل القومى او الناتج القومى او الانفاق القومى ينتهى الى نفس النتيجة الا أن لكل منها هدف يسعى اليه المخطط منه . بقيت لنا نقطة نرى وجوب الاشارة اليها وهى طريقة القيد فى هذه الجداول .

طريقة القيد فى جداول الحسابات القومية :

من الجداول السابقة ومايتضمنها من بنود نلاحظ ان العملية الواحدة تظهر مرتين : مرة فى الحساب المدين لحساب معين ومرة أخرى لحساب الدائن فى حساب آخر . كمبيعات سلع وخدمات لقطاع الأعمال . فنظهر مثلا فى حساب الدائن لحساب الانتاج لهذا القطاع وتظهر مرة أخرى فى حساب المدين للقطاع العائلى وحساب مدين لقطاع الادارة الحكومية .

وهذه الطريقة تسمى بطريقة القيد المزدوج . ولا فى الواقع اهميتها اذ تمكننا من التحقق من تقييم الاحصائيات المتوفرة . اذ لابد وان يتساوى تقدير العملية الواحدة كايراد ومنصرف مثال ذلك لابد وان يتساوى انفاق الافراد على الاستهلاك من منتجات قطاع الأعمال مع مبيعات هذا القطاع الى القطاع العائلى . فأى اختلاف بينهما يدل على أن الحسابات غير مضبوطة او الاحصائيات غير متقنة .

وبهذا نكون قد انتهينا من هذه النظرة السريعة على حساب الدخل القومى وطريقة اعدادها وبقى لنا استعراض امثلة تطبيقية ونكتفى هنا بما هو الجارى عليه العمل بالجمهورية العربية المتحدة وبالحسابات القومية المقدمة من خبراء هيئة الأمم المتحدة .

أ ـ حساب الدخل القومى بالجمهورية العربية المتحدة

كما سبق القول لم يبدأ الاهتمام بالحسابات القومية الا من فترة وجيزة اذ كانت المحاولات الجدية الاولى فى عام ١٩٥٥ واصبحت فى بداية اخذنا بالتخطيط الاقتصادى جزءا لايتجزء من عملية التخطيط . وتستخدم الجمهورية العربية المتحدة ثلاث انواع من الجداول : الجدول الاقتصادى المختصر وجداول الموازين السلعية وجداول تدفقات السلع الوسيطة وسنقتصر على المرور السريع على الجدول الاقتصادى .

الجدول الاقتصادى المختصر :

وهو جدول يشتمل على حسابات مختلف القطاعات المكونة للاقتصاد القومى ويتم اعداده على ثلاثة مراحل .

١- اعداد حسابات القطاعات :

اذ يتضمن تحديد الوحدات الأولية حيث تحدد على أساس من تميزها واستقلالها الاقتصادى فى اتخاذ القرارات واعداد حسابات لها حيث يفصل بين النشاط الانتاجى ونشاط تخصيص الدخل كما يفصل بين العمليات الجارية والعمليات الرأسمالية وبالتالى يكون لكل وحدة حسابات ثلاثة : حساب انتاج وحساب تخصيص وحساب رأسمال . ثم بعد هذا التحديد تجمع هذه الحسابات فى مجموعات حيث يراعى فيها عامل التجانس فى الوحدات المكونة لكل مجموعة . ويكون هذا التجانس مبنى على أسس اقتصادية واجتماعية . ويكتفى بالتجانس فى النواحى الهامة فقط حتى يمكن تكوين مجموعات صغيرة فى العدد هذا من ناحية ومن ناحية أخرى نلاحظ انه يكتفى باعداد حسابات عينة من كل مجموعة ثم تقدر المجموعة على أساسها .

وتتميز الحسابات القومية فى الجمهورية العربية المتحدة بين أربعة قطاعات اقتصادية :

- قطاع الأعمال : ويتكون من كافة الوحدات المنتجة للسلع والخدمات التى تكون محلا للتعامل مع السوق . ويميز فى داخل هذا القطاع المشروعات العامة من ناحية أخرى . وتدرج المشروعات حسب نوع النشاط الرئيسى للمشروع اى الانتاج الأكثر اهمية مع غض النظر عن الانتاج الفرعى .

- قطاع العائلات : والوحدات التى تتدرج فى هذا القطاع هى الأسر التى تهدف الى اشباع حاجاتهم المعيشية وكذلك الهيئات التى لاتهدف الى الربح كالجمعيات الخيرية . وطبيعة الأمور تقضى بتقسيم هذا القطاع الى عدد من المجموعات المتجانسة اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا ... الخ الا أن حالة البيانات بالجمهورية العربية المتحدة هى الدافع الى تجميعهم فى قطاع واحد .

ـ قطاع الادارة الحكومية : وهى الادارات الحكومية المختلفة التى تقوم بتقديم سلع وخدمات لجمهور المواطنين بدون مقابل اوبمقابل رمزى ٠

ـ قطاع العالم الخارجى : ويتكون من كل الهيئات والافراد الواقعين خارج الحدود الاقليمية والذين يربطهم بالجمهورية العربية المتحدة روابط توثر فى النشاط الاقتصادى للبلد ٠

٢ ـ والخطوة الثانية بعد تحديد القطاعات والمجموعات التى يضمها الاقتصادالقومى هى تقسيم العمليات الى مجموعات ٠ حيث نجد العمليات مقسمة الى أربعة مجموعات ٠

أ ـ مجموعة المعاملات السلعية : اى القيمة المضافة والواردات واستهلاك الافراد والادارة الحكومية واجمالى تكوين رأس المال والصادرات ٠ وتمثل هذه المجموعة القسم الأول من الجدول الاقتصادى ٠

ب ـ مجموعة المعاملا التحويلية : وهى العمليات التى يترتب عليها انتقال الاموال بدون مقابل على الأقل محدد وهى واردة على سبيل الحصر على النحو التالى :

١ ـ اقساط التأمين على الحياة ٠
٢ ـ التعويضات الاجتماعية ٠
٣ ـ التعويضات عن التأمينات العامة ٠
٤ ـ تعويضات تأمين على الحياة ٠
٥ ـ تعويضات مختلفة ٠
٦ ـ التبرعات ٠
٧ ـ الديون المعدومة ٠
٨ ـ اعانات انتاجية ٠
٩ ـ اعانات حكومية للافراد والهيئات التى لاتبغى ربحا ٠
١٠ ـ اعانات رأسمالية من قطاع الادارة الحكومية الى قطاع الاعمال الحكومى ٠
١١ ـ معاشات ومكافآت ٠
١٢ ـ رسوم جمركية بما فيها رسوم انتاج على الواردات ٠
١٣ ـ ضرائب غير مباشرة ٠
١٤ ـ رسوم انتاج على السلع المحلية ٠
١٥ ـ رسوم أخرى ٠

١٦ — مدفوعات أخرى للادارة ٠
١٧ — مصروفات فى العالم الخارجى ٠
١٨ — ايرادات من العالم الخارجى ٠
١٩ — تداول الأصول المستعملة ٠

وتمثل هذه المجموعة الجزء الأول من القسم الثانى من الجدول الاقتصادى ٠

٣ — مجموعة المعاملات التى تتعلق بعوامل الانتاج : اى عوائد هذه العوامل مقابل مساهمتها فى عملية الانتاج ٠ وتنقسم الى قسمين : دخول وارصدة ٠

أما الدخول فتمثل الجزء الثانى من القسم الثانى من الجدول الاقتصادى وتشمل :

١ — الفوائد المترتبة على النشاط الانتاجى ٠
٢ — اجور ومرتبات نقدية وعينية ٠
٣ — اقساط التأمين الاجتماعى ٠
٤ — صافى كوبونات الشركات المساهمة ٠
٥ — ارباح قطاع الاعمال الحكومى المستحق للادارة الحكومية ٠
٦ — ارباح محولة من قطاع الاعمال الخاص الى القطاع العائلى ٠

أما الارصادة فتشمل القسم الثالث من الجدول وتنحصر فى التالى :

— اجمالى ارباح الانتاج ٠ اى الارباح المرحلة الى جانب الموارد فى حساب التخصيص٠
— الارباح المحتجزة فى قطاع الاعمال : اى الفرق بين ايرادات ونفقات حساب التخصيص لقطاع الاعمال ويرحل الى جانب الموارد فى حساب رأس المال ٠
— ادخارات القطاع العائلى : الفرق بين ايرادات ونفقات حساب التخصيص فى القطاع العائلى ويرحل الى جانب الموارد فى حساب رأس المال ٠
— فائض العمليات الجارية للادارة الحكومية : الفرق بين الايرادات الجارية والنفقات الجارية لقطاع الادارة الحكومية ويرحل الى جانب الموارد فى حساب رأس المال ٠

٤ — مجموعة المعاملات المالية : وهى عمليات الاقراض والقتراض او سداد او استرداد الفروق

وتمثل القسم الرابع من الجدول الاقتصادى وتشمل :

— اقساط استهلاك القروض
— الاقراض وسداد القروض
— الاقتراض واسترداد القروض

الحساب ٢ - الدخل القومى

١/٢ اجو العمال (٥/٤)

٢/٢ دخل الاستغلالات الزراعية والمهن الحرة والمشروعات الاخرى غير المتخذة شكل الشركات (٦/٤)

٣/٢ دخل الملكية (٧/٤)

٤/٢ مدخرات الشركات (٤/٣)

٥/٢ الضرائب المباشرة على الشركات (٨/٥).

٦/٢ دخل الدولة من الدومين ومن مشروعاتها (٥/٥)

٧/٢ ناقص: فوائد الدين العام (٨/٥)

٨/٢ ناقص: فوائد ديون المستهلكين (٨/٤)

٩/٢ الناتج الاجمالى بنفقة العوامل (١/١)

١٠/٦ صافى مدفوعات دخول العوامل المتحصلة من بقية العالم (٢/٦)

١١/٢ ناقص: مخصصات استهلاك رأس المال الثابت (٣/٣)

الدخل القومى	انتاج القومى الصافى بنفقة العوامل

(١) الارقام الموضوعة الى يمين البند تشكل رقمه فى الحساب المقيدة فيه هذه الارقام. والارقام المقيدة الى يسار البند تشكل رقمه فى حساب آخر.

واخيرا وبعد تقسم هذه العمليات الى مجموعات تاتى الخطوة الاخيرة وتنحصر فى رسم الجدول الاقتصادى المختصر حيث تدرج فيه العمليات السابقة الذكر فى نطاق القطاعات السابق تقسيمها . والواقع انه يمكن عن طريق هذا الجدول وبهذا الوضع قياس وتقدير اهم جوانب النشاط الاقتصادى ،كما يمكن ابتداء من جداول خاصة بسنوات سابقة ان نرسم الصورة المتوقعة للتصرفات الاقتصادية المساقبلة اى فى اعداد الميزانية القومية .

٢ - الحساب المقترح من هيئة الامم

قام الدارسون بمجهود كبير فى هذا الصدد فقدموا عدة مشروعات بحسابات قومية لقياس المجهود الانتاجى للدولة . وكان القصد من ذلك الوصول الى طريقة موحدة تصلح اساسا للمقارنات الدولية ونحن هنا اذ نكتفى بآخر نظام مقترح نكتفى فى نفس الوقت بالمرور السريع عليه .

الحساب ١ - الناتج المحلى

١/١ الناتج المحلى الاجمالى بنفقة العوامل (٩/٢)	٤/١ نفقات الاستهلاك الخاص (١/٤)
	٥/١ نفقات استهلاك الدولة (١/٥)
٢/١ الضرائب غير المباشرة (٧/٥)	
	٦/١ التكوين الاجمالى لرأس المال الثابت المحلى (١/٣)
	٧/١ الزيادة فى المخزون (٢/٣)
	٨/١ صادرات السلع والخدمات (١/٦)
	الانفاق على الناتج المحلى الاجمالى والواردات
	٩/١ ناقص: واردات السلع والخدمات (٣/٦)

الناتج المحلى الاجمالى بثمن السوق — الانفاق على الناتج المحلى الاجمالى

الحساب ٣ ـ تكوين رأس المال المحلى

١/٣ التكوين الاجمالى لرأس المال الثابت المحلى (٦/١)	٣/٣ مخصصات استهلاك رأس المال الثابت و١١/٢)
٢/٣ الزيادة فى المخزون (٧/١)	٤/٣ مدخرات الشركات (٤/٢)
	٥/٣ التحويلات الصافية لرأس المال من القطاع العائلى والمؤسسات الخاصة التى لا تسعى الى الربح (١١/٤)
	٦/٣ التحويلات الصافية لرأس المال من الادارة العامة (١١/٥)
	٧/٣ التحويلات الدولية الصافية الى الشركات (٦/٦)
	٨/٣ صافى قروض الشركات (١٤/٤) + ١٥/٥ + ٩/٦

التكوين الاجمالى لرأس المال المحلى	تمويل التكوين الاجمالى لرأس المال المحلى

الحساب ٤ - القطاع العائلى والهيئات الخاصة التى لا تسعى الى الربح

الحساب الجارى

المدفوعات	الايرادات
٤/١ نفقات الاستهلاك الخاص (٤/١)	٤/٥ اجور العمال (٢ ٥ ١)
٤/٢ الضرائب المباشرة (٩/٥)	٤/٦ دخل الاستغلالات الزراعية والمهن الحرة والمشروعات الاخرى التى لا تسعى الى الربح (٢ ٥ ٢)
٤/٣ التحويلات الجارية الاخرى الى الدولة (١٠/٥)	٤/٧ دخل الملكية (٤ ٥ ٧)
٤/٤ الادخار (١٢/٤)	٤/٨ ناقص : فوائد ديون المستهلكين (٢ ٥ ٨)
	٥/٩ التحويلات الجارية من الدولة (٥ ٥ ٣)
تخصيصات الدخل	دخل القطاع العائلى والهيئات الخاصة لا تسعى الى الربح .

حساب توفيق رأس المال

٤/١٠ تحويلات راس المال الصافية الى الدولة (١٣/٥)	٤/١٢ الادخار (٤ ٤)
٤/١١ تحويلات رأس المال الصافية الى تكوين رأس المال المحلى (٣/٥)	٤/١٣ التحويلات الدولية الصافية المقبوضة (٦ ٥ ٧)
	٤/١ صافى القروض (٩/٦+١٥/٥+٨/٣)